

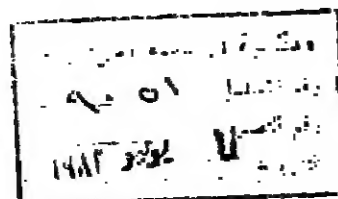


الجزيرة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٧ رجب سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١ تموز سنة ١٩٧٨ م العدد ٢٧٩٣

الفهرس

صفحة		
١٨٢٧	قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٨	قانون معدل لقانون الشركات
١٨٢٨	نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨	نظام المياه البلديات
١٨٣١	نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨	نظام المبالغ داخل المناطق البلدية
١٨٣٥	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٨	نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط
١٨٣٧	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٨	نظام معدل لنظام الانتقال والسفر
١٨٣٨	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٨	نظام معدل لنظام التلكس
١٨٣٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا للخدمات الجوية فيما بين أراضيها	
١٨٤٥	اتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين اقليميهما الى ما ورأيهما	
١٨٤٧	الاتفاقيات الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية اتفاق (تجاري - تعاون اقتصادي وتقني - ملاحية بحرية تجارية)	
١٨٥٦	تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٨	تعليمات المدارس الخاصة
١٨٦٢	تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٧٨	تعليمات رياض الاطفال
١٨٦٤	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٨٦٨	تعديل في اثمان الطاقة الكهربائية في محافظة الكرك	
١٨٧٤	تحديد اثمان الطاقة الكهربائية في منطقة وادي الاردن	
١٨٧٤		



هذه من المجلد

نحس الحسن بن طلال نائب جبروت الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادئة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضح التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٨

قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٨) ، ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٢) من المادة (٨١) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :
و على انه يجوز لمجلس الوزراء بتشيب من الوزير الموافقة على زيادة راسمال اي شركة يزيد راسمالها على عشرين مليون دينار وتساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ منه ، وذلك منها كانت النسبة المتويزة المسددة من رأس المال المصرح به لتلك الشركة .

١٩٧٨/٦/٢٨

الحسن بن طلال

وزير العدل ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه	وزير السياحة والآثار هناك بركات	وزير الاملا عبدل بن موده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مفر بدران
وزير الشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الاوتاف والشؤون والخدمات الاسلامية حسن ابراهيم	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية صلاح جمعه	وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم بالوكالة سلطان عرار
وزير الشؤون البلدية والتربية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الروايده	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم
وزير النقل ووزير الاقتصاد العامة بالوكالة علي سحيبات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الزراعة الشريف فواز شرف

نحس الحسين بن طلال نائب جبروت الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٤

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٨

نظام المياه للبلديات

صادر بالاستناد الى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه للبلديات لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تكون للكليات والعمارات التالية حينما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

البلدية : مجلس البلدية او لجنة البلدية باستثناء امانة العاصمة .
الرئيس : رئيس البلدية او رئيس لجنة البلدية .
المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود البلدية .
الطالب : الشخص الذي يتقدم بطلب الاشتراك في المياه المشتركة .
الجزء من الانبوب المعد لتوزيع المياه والواقع بين الانبوب الرئيسي وعدد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي .
الجزء من الانبوب الواقع بعد عدد المياه .

المادة ٣ - أ - تقدم الطلبات المتعلقة بوصول او قطع المياه او رفع العداد وسائر الامور الخاصة بشبكة المياه من الطالب او المشترك الى البلدية على النموذج المقرر .

ب - يدفع طالب الاشتراك مبلغ (٢٥٠) مائتين وخمسين فلساً ثمناً لنموذج طلب الاشتراك .

المادة ٤ - أ - بعد الموافقة على الطلب يستوفى من طالب الاشتراك مبلغ خمسة دنانير رسم تأسيس ومبلغ خمسة دنانير بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المستحقة عليه يقتطع المبلغ المستحق من هذا التأمين .

ب - يرد مبلغ التأمين للمشارك في اهاية اشتراكه بعد حسم المبالغ المستحقة عليه .

المادة ٥ - للبلدية ان تحصر حق ملكية عدادات المياه بها وتحققا هذه الغاية للمجلس :-

أ - ان يحدد نوع العداد وعن يبعه او بدل تأجير الطالب او المشترك .

ب - استملاك عدادات المياه الموجودة لدى المشتركين عند صدور هذا النظام وتحديد التعويض عنها

المادة ٦ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص بالمتر للمكعب ويعين الرئيس نوع وشكل ومواصفات عدادات المياه ويوضع العداد في المكان الذي يعينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدى مقفل وتستوفي البلدية دينارا واحدا لقاء تركيب عداد المياه .

المادة ٧ - لا يجوز فك او وصل او تغيير او تبديل العداد بعد تركيبه الا من قبل موظف البلدية المختص .

المادة ٨ - يعتبر ما يسجله العداد دليلا على صحة كمية المياه المستهلكة وللمشترك الاعتراض على صحة تسجيل العداد لدى الرئيس ويستوفي منه مبلغ خمسمائة فلس اجرة فحص العداد قابلة للرد اذا ثبت ان العداد لم يكن صالحا او انه لم يسجل الاستهلاك الصحيح .

المادة ٩ - للرئيس او من ينوبه من موظفي البلدية حق تقدير الكمية المستهلكة من المياه عن المدة التي تعطل العداد خلالها ويكون التقدير بنسبة استهلاك المشترك لمدة مماثلة قبل وقوع العطل مباشرة اذا كان هناك مثل ذلك الاستهلاك والا فيبقى التقدير على اساس الاستهلاك في محل المشترك وعدد سكانه وللمشترك الاعتراض لدى المجلس .

المادة ١٠ - للبلدية الحق في فحص العداد الذي يملكه المشترك وان تطلب منه خلال المدة التي تحددها له بتبديله وان ترفع العداد وتقطع المياه عنه اذا لم يفعل ذلك .

المادة ١١ - يتحمل المشترك اثمان ونفقات تمديد انابيب التوزيع لغاية ربطها بالعداد داخل محله وتعتبر هذه التمديدات ملكا للبلدية وجزءا متماثلا لشبكة المياه العامة في المنطقة البلدية ولها الحق في استعمالها لمصلحتها او تغييرها او نقلها الى اي مكان آخر بالطريقة التي تراها مناسبة ولها ان تحصل النفقات التي تتكبدها في سبيل ذلك من المتضمنين الآخرين خلاف المشترك الذي قام بدفع نفقات تلك التمديدات اذا كان النقل او التغيير لمصلحة مشترك آخر .

المادة ١٢ - اذا كانت انابيب التوزيع من الخطوط الرئيسية التي تخدم أكثر من مشترك فتقسم نفقات تمديداتها بين المشتركين بنسبة طول الانابيب التي تخدم مصلحة كل منهم .

المادة ١٣ - على كل مالك موقع بناء او محل تجارى او مكتب او وحدة سكنية في بناء مؤلفة من أكثر من وحدة سكنية ان يقوم بوضع عداد خاص منفصل لكل محل تجارى او مكتب او وحدة سكنية :

المادة ١٤ - للبلدية قطع المياه عن المشترك لاي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا لم يدفع ثمن المياه المستهلكة خلال ثمانية ايام من تاريخ تبليغه اعلاما بمقطوعة المياه .

ب - اذا اجري اي تغيير في انبوب التوزيع او العداد دون موافقة البلدية او الحق ضررا او تلفا لهما :

ج - اذا تخلف او امتنع عن تطبيق اي حكم من احكام هذا النظام .

المادة ١٥ - اذا اقطعت المياه لاي سبب من الاسباب الواردة في هذا النظام يفقد المشترك اشتراكه وجميع الحقوق المترتبة على هذا الاشتراك الا اذا تقدم بطلب اعادةها خلال (٦٠) ستن يوما من تاريخ قطع المياه عنه ويستوفي منه في هذه الحالة مبلغ دينار واحد كرسم اعادة ربط .

المادة ١٦ - للبلدية قطع المياه عن اي مشترك طوال المدة اللازمة لتصلب الآلات او المحركات و تمديدات الخطوط الرئيسية على ان تقوم باعلام المشتركين مسبقا قبل قطع المياه بمدة كافية .

المادة ١٧ - تم قراءة العداد دوريا وبمعدل شهرين لكل دورة وتحسب المبالغ المستحقة بتقسيم كمية المياه على اثنين وتطبق على الناتج التسعيرة الرسمية ثم يضرب مجموع المبلغ للتحقق عن الشهر الواحد بالاثنتين :

المادة ١٨ - تحدد اثمان المياه للمستهلكين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الشؤون البلدية والقروية وينشر القرار في الجريدة الرسمية :

المادة ١٩ - تحدد البلدية اثمان المياه الموزعة على المستهلكين بواسطة الصهاريج :

المادة ٢٠ - يكون الحد الأدنى لمقطوعة المياه ستة امتار مكعبة لكل دورة .

المادة ٢١ - تلغى جميع انظمة المياه الخاصة بالبلديات وذلك الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/٦/١٤

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاعمال عنان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التوطين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيبات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين النجاني الشريف نوال شرف

هنا من الشاهل

نظام المسالخ داخل المناطق البلدية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٤ .

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٨

نظام المسالخ داخل المناطق البلدية

صادر بالاستناد الى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المسالخ داخل المناطق البلدية لسنة ١٩٧٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

البلدية	مجلس البلدية او لجنة البلدية باستثناء امانة العاصمة .
المنطقة البلدية	المنطقة الواقعة ضمن حدود البلدية .
مسالخ البلدية	المسالخ الذي تؤسسه البلدية بموجب احكام هذا النظام .
الطبيب	الطبيب البيطري المعين من قبل البلدية .
اللحوم الطازجة	لحوم الحيوانات والدواجن التي تلبخ في مسلخ البلدية او تورد اليها مذبوحة ومبردة ولم يمض على ذبحها اكثر من ٤٨ ساعة .
اللحوم المجمدة	لحوم الحيوانات والدواجن التي تورد الى مسلخ البلدية مجمدة
التخزين العادي	خزن اللحوم بعد ذبحها او بعد وصولها الى مسلخ البلدية لمدة تتراوح بين ١٢ - ١٨ ساعة بهدف التحقق من صلاحيتها للاستهلاك .
التخزين الاضافي	خزن اللحم مدة لا تزيد على ٤٨ ساعة من انتهاء مدة التخزين العادي .
التخزين المرضي	خزن اللحوم المشتبه بها صحيا لمدة تتراوح بين ٧-١٠ ايام لتقرير مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري .

المادة ٣ - ١ - مسلخ البلدية هو المكان الوحيد لذبح وسلخ الحيوانات والدواجن المعدة للبيع في منطقة البلدية ويمنع ذبحها في اي مكان اخر داخل منطقة البلدية ويجوز لاكم من بلدية الاشتراك في انشاء مسلخ واحد.

ب- يمنع بيع اللحوم الطازجة او المجمدة داخل منطقة البلدية قبل مراقبتها من قبل الطبيب واجازتها للبيع والاستهلاك .

المادة ٤ - لايجوز :

أ - ممارسة اعمال الذبح والسلاخة الا لمن يحمل رخصه بذلك من الطبيب .

ب- بيع اللحوم الطازجة او المجمدة في منطقة البلدية قبل اجازتها من الطبيب وختمها بالخاتم الرسمي .

المادة ٥ - أ - تستوفي البلدية الرسوم التالية لقاء الذبح والمعاينة والتخزين العادي في مسلخ البلدية ، كما تستوفي نفس الرسوم لقاء المعاينة او التخزين العادي للحوم الطازجة التي تورد مذبوحة الى المسلخ وذلك باستثناء اللحوم الطازجة التي تورد باسم وزارة التموين .

فلس	دينار
٤٠٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
٤٠٠	٢ عن كل رأس من البقر او الجاموس
٤٠٠	٣ عن كل رأس من الابل
٢٠	عن كل كيلو غرام او جزء منه من الطيور

ب- بالاضافة الى الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة تستوفي لقاء التخزين الاضافي

والمرضي الرسوم التالية :

التخزين الاضافي :

فلس	دينار
١٨٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
٢٠٠	١ عن كل رأس من البقر او الجاموس
٦٠٠	١ عن كل رأس من الابل
١٠	عن كل كيلو غرام او جزء منه من اللحوم المجمدة او لحم الطيور .

التخزين المرضي :

فلس	دينار
٣٠٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
١٠٠	٢ عن كل رأس من البقر او الجاموس
١٠٠	٢ عن كل رأس من الابل
١٥	عن كل كيلو غرام او جزء منه من اللحوم المجمدة او لحم الطيور .

هكذا من المأهول

المادة ٦ - أ - تصدر اللحوم التي تعرض للبيع في منطقة البلدية خلافاً لأحكام المواد (٣) و (٤) و (٥) من هذا النظام على أنه يجوز للطبيب أن يقرر :

- ١ - اطلاق تلك اللحوم اذا وجدت غير صالحة للاستهلاك البشري .
- ٢ - توزيعها على المستشفيات والمبرات عند تكرار المخالفة اذا كانت صالحة للاستهلاك البشري .
- ٣ - تصنيها في مصنع الاعلاف .
- ٤ - اجازة التصرف بها اذا وجدت صالحة للاستهلاك البشري بعد دفع الرسوم المقررة مضافاً اليها الرسوم التالية :

فلس	دينار
٥٠٠	عن كل رأس من الضأن والماعز
٣٠٠	عن كل رأس من البقر والجاموس والابل
٥٠	عن كل كيلو غرام من اللحوم المحمدة ولحم الطيور .

ب- لا يجوز لذوي العلاقة المطالبة بالتعويض عن اللحوم المصادرة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة و

المادة ٧ - يتولى الطبيب اصدار رخصة ممارسة مهنة الذبح والسلاخة في مسلخ البلدية على ان يجتاز طالب الرخصة الاختبار العملي لذلك ويشترط فيه ان يكون :

- أ - لا يقل من الوجهة الصحية
- ب - اكل الثامنة عشرة من عمره على الاقل

المادة ٨ - أ - يكون رسم رخصة ممارسة السلاخة مبلغ عشرة دنانير سنوياً :

ب- للطبيب ان يسمح لاي عدد من العمال ومساعدى السلاخين بالعمل داخل مسلخ البلدية بعد حصولهم على رخصة بذلك مقابل رسم قدره ثلاثة دنانير سنوياً لكل شخص على ان تثبت لياقتهم الصحية .

المادة ٩ - أ - لا يجوز لمن يمارس مهنة السلاخة دخول مسلخ البلدية بعد مرور شهر على تاريخ انتهاء مدة الرخصة .
ب- للطبيب وقف اي سلاخ او عامل عن العمل لمدة محدودة او نهائية او سحب رخصته في اي من الحالات التالية :

- ١ - اذا خالف التعليمات الملونة :
- ٢ - اذا تسبب عن احوال او قلة احتراس في الحاق اي خسارة في اجهزة والات المسلخ .
- ٣ - اذا كان سيء السلوك والمعاملة او اصبح غير لائق صحياً للعمل في المسلخ .

المادة ١٠ - أ - للطبيب ان يضع التعليمات الادارية اللازمة لتنظيم العمل في المسلخ بما في ذلك عملية تنظيف سقف الحيوانات والشروط الصحية اللازمة للسلاخين والعمال واخصاصهم للفحوص الطبية الدورية للتأكد من استمرار لياقتهم الصحية :

ب- تعلق جميع التعليمات في مكان بارز في المسلخ :

للمادة ١١ - تضع وزارة الصحة الشروط الضرورية للمحلات التجارية التي تتعاطى بيع لحوم الحيوانات على ان تنشر هذه الشروط في الجريدة الرسمية وتتولى البلدية الاشراف على تطبيقها .

للمادة ١٢ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

للمادة ١٣ - تلغى جميع انظمة المسالخ الخاصة بالبلديات وذلك الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

١٩٧٨/٦/١٤

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار هنايب يركسات	وزير الاعلام عنان ابو موده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مقر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمعتمدين الاسلابة كامل الشريف	وزير الاتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعه	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير الصحة والعمل بالوكالة ابراهيم ايسوب	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التنوين مروان القاسم
وزير النقل علي سحيحات	وزير الاقتبال العامة سعيد بينه	وزير المالية محمد النباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين العجاني
		وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف	

هكذا من الأشغال

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادتين ١٢٠ و ١٣١ من الدستور

والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة رقم (٥) لسنة ١٩٧٨

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٨

نأمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٨

نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط

صادر بالاستناد الى المادة (٩) من قانون الموازنة العامة رقم (٥) لسنة ١٩٧٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات المجلس القومي للتخطيط لسنة ١٩٧٨) ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٨ :

المادة ٢ - يحدد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك المجلس القومي للتخطيط حسبها هو مدرج في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزء منه .

الحسين بن طلال

١٩٧٨/٦/١٤

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاموال عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جهمه	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة والعمل بالوكالة عبد الرؤوف الزوابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التوطين مروان القاسم
وزير التنقل علي سحيبات	وزير الاشغال العامة سعيد بينو	وزير المالية محمد النجاس	وزير الثقافة والشباب الشريف هواز شرف

الفصل : ٥٣ - المجلس القومي للتخطيط
البرنامج :

رقمها	المادة	الدرجة او الراتب	العدد لسنة ١٩٧٧	العدد لسنة ١٩٧٨	ايفاحات
١١-	الوظائف المصنفة				
١-	اداري علاقات عامة	الاولى	١	١	
٢-	كاتب/اداري	الثانية	٢	١	الغاء وظيفة شاغرة
٣-	باحث/محاسب	الثانية	١	٦	ترفيح (٥) وظائف من المادة (٤)
٤-	باحث/محاسب	الثالثة	٦	-	الغاء وظيفة شاغرة
٥-	كاتب	الثالثة	١	١	ترفيح وظيفة من المادة (٦) والغاء وظيفة شاغرة
٦-	كاتب	الرابعة	١	-	
١٢-	الوظائف غير المصنفة		١٢	٩	
١-	كاتب	٤٣ دينار	-	١	
١/١-	كاتب	٤٢ دينار	١	-	
٢-	كاتب	٤١ دينار	-	١	
١/٢-	كاتب	٣٨ دينار	١	-	
٣-	مأمور مقسم	٣٩ دينار	-	١	
٤-	مأمور مقسم	٣٨ دينار	-	١	
١/٤-	مأمور مقسم	٣٣ دينار	٢	-	
٥-	مأمور آلة ناسخة	٣٧ دينار	-	١	
١/٥-	مأمور آلة ناسخة	٣٢ دينار	٢	-	الغاء وظيفة شاغرة
٦-	مراسل	٣٢ دينار	-	٨	
٧-	مراسل	٣١ دينار	٨	-	
١/٧-	مراسل	٣٠ دينار	١	-	
٧/ب-	سائق	٤٤ دينار	١	-	الغاء وظيفة شاغرة
٨-	سائق	٤٥ دينار	-	١	
١/٨-	سائق	٤٤ دينار	١	-	
١٣-	الوظائف بمقود		١٧	١٥	
١-	رسام	٦٧ دينار	-	١	
١/١-	رسام	٦٥ دينار	١	-	
			١	١	

هكذا من المأهول

نحس الحسين لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع النظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (رئيس الدائرة اذا كان وزيرا سابقا) الواردة فيها ضمن الفقرة التي تنقضى (٤٠) دينارا والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-
(رئيس الدائرة اذا كان وزيرا سابقا او يمارس صلاحيات الوزير فيما يتعلق بدائرتة)

١٩٧٨/٦/٤

الحسين بن طلال

وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير السياحة والاثار فالح بركات	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التحسين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعة
وزير الثقافة والشباب ووزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان مرار
وزير النقل علي سحيبات	وزير الاقتصاد سعيد بينو	وزير المالية محمد الدياس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني

نحس الحسين لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٦/٤
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٨

نظام معدل لنظام التلكس

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التلكس لسنة ١٩٧٨) . ويقرأ مع النظام رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازادة الفقرة (ب) التالية اليها :-
(ب- مع مراعاة ماورد في الفقرة (أ) السابقة ، تعتبر رسوم الاشتراك واجور الاتصالات واية رسوم او تجميعات اخرى مستحقة للمؤسسة اموالا اميرية وتحصل بمقتضى قانون تخصيص الاموال الاميرية المعمول به) .

١٩٧٨/٦/٤

الحسين بن طلال

وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونه	وزير السياحة والاثار فالح بركات	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير التحسين مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعة
وزير الثقافة والشباب ووزير الاعلام بالوكالة الشريف فواز شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان مرار
وزير النقل علي سحيبات	وزير الاقتصاد سعيد بينو	وزير المالية محمد الدياس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني

هكذا من الأشهر

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٢١ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية الثنائية للنقل الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا بشكلها التالي :-

اتفاقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا للخدمات الجوية

فيما بين اراضيها

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا ، بما انها اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية التي فتحت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من كانون اول ١٩٤٤ .
ورغبة منها في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة ، لغرض انشاء رحلات جوية فيما بين وما وراء اراضيها فقد اتفقتا على ما يلي

مادة - ١ -

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك

- ١ - تعني عبارة « المعاهدة » معاهدة الطيران المدني الدولية والتي فتحت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من كانون اول ١٩٤٤ ، وتتضمن اي ملحق اتخذ بموجب المادة « ٩٠ » من تلك المعاهدة واي تعديل للملاحق المعاهدة بموجب المادة « ٩٠ » و « ٩٤ » منها لان هذه الملاحق والتعديلات قد اتفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين ،
- ب- تعني عبارة « سلطات الطيران » في حالة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، مديرية الطيران المدني / وزارة النقل ، وفي حالة حكومة جمهورية فنلندا ، المجلس الوطني للطيران ، وفي كلا الحالتين اي شخص او هيئة مخولة لانجاز الاعمال الممارسة حاليا من قبل تلك السلطات او اعمال مشابهة .
- ج- تعني عبارة « المؤسسة المعنية » مؤسسة الطيران التي تم تعيينها وتحويلها وفقا للمادة « ٣ » من هذه الاتفاقية .
- د - تعني عبارة « الاقليم » فيما يخص الدولة مساحات الارض والمياه الاقليمية المتاخمة لها وتحت سيادة تلك الدولة
- هـ - تعني عبارات « الخدمة الجوية » و « الخدمة الجوية الدولية » و « مؤسسة الطيران » و « التوقف لاغراض غير تجارية » على التوالي المعاني المحددة لها في المادة « ٩٦ » من المعاهدة .

مادة - ٢ -

- ١ - يمنح الطرف المتعاقد للطرف المتعاقد الاخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض انشاء خدمات جوية دولية منتظمة على الخطوط المحددة في الجزء الملزم من ملحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط تدعى فيما بعد « الخدمات المتفق عليها » و « الخطوط المحددة » على التوالي ، المؤسسات المعنية من كل طرف متعاقد يجب ان تتمتع في مجال استثمارها للخدمة المتفق عليها على الخط المحدد وبالحقوق التالية .
- أ - الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر .
- ب- التوقف في ذلك الاقليم لاغراض غير تجارية .

ج - التوقف في ذلك الاقليم في النقاط المحددة على الخط والخطوط في ملحق هذه الاتفاقية لغرض انزال واخذ حركة دولية من الركاب والبضائع والبريد بموجب الجزء الملزم من الملحق .

٢ - ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطي لمؤسسات احد الطرفين المتعاقدين الحق في ان ينقل داخل اقليم الطرف المتعاقد الاخر ركاب ، بضائع او برود مقابل اجر او بطريق الانحياز الى نقطة اخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .

مادة - ٣ -

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة الى الطرف المتعاقد الاخر مؤسسة طيران أو أكثر لغرض استثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين « ٣ » و « ٤ » من هذه المادة ، بدون تأخير بمنح مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية تصريح التشغيل الملزم .
- ٣ - سلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب الى مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ان تقنعها بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة طبقا لشروط المعاهدة في تشغيل الخدمات الجوية التجارية الدولية .
- ٤ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة ، او ان يفرض مثل هذه الشروط التي قد يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للحقوق المحددة في المادة « ٢ » من هذه الاتفاقية ، وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بان ملكية تلك المؤسسة تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عينها او لرعاياه .
- ٥ - مؤسسة الطيران التي تم تعيينها وترخيصها ان تبدأ في اي وقت باستئجار الخدمات المتفق عليها ، شريطة ان تكون التعرفة المقررة طبقا لشروط المادة (٨) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

مادة - ٤ -

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يعلق تصريح التشغيل او يوقف ممارسة الحقوق المحددة في المادة « ٢ » من هذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر او ان يفرض الشروط التي قد يراها ضرورية لممارسة هذه الحقوق .
- أ - في اية حالة لا يقتنع فيها بأن ملكية مؤسسة الطيران تلك تعود في جوهرها مع الرقابة الفعلية عليها للطرف المتعاقد الذي عينها او لرعاياه ، او
- ب- في حالة عدم امتثال مؤسسة الطيران تلك للقوانين والانظمة في الطرف المتعاقد المانع لهذه الحقوق ، او
- ج- في حالة عدم تمكن مؤسسة الطيران من التشغيل طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٢ - مالم يكن التعليق ، التوقيف الفوري او فرض الشروط المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة ضروريا لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة ، هذا الحق يجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر ، في هذه الحالة فان المشاورات يجب ان تبدأ خلال فترة (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ طلب اي من الطرفين المتعاقدين للمشاورات .

هكذا من الأشهر

مادة - ٥ -

١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية والتابعة لمؤسسة الطيران المعنية من كل طرف متعاقد بما في ذلك معداتها المعتادة ، غزونات وزيتوت التشحيم ومخازن الطائرات (والمتضمنة المأكولات ، المشروبات والتبغ) المحمولة على متن هذه الطائرات يجب ان تعفى من كافة الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش واية رسوم اخرى مشابهة عند وصولها الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر ، شريطة ان تبقى هذه المعدات والمؤن على متن الطائرة لحين اقلاعها .

٢ - يجب ان تعفى أيضاً من نفس الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم المتعلقة بالخدمة المنجزة :-

أ - قطع العبء المدخلة الى اقليم اي طرف متعاقد من اجل صيانة او اصلاح الطائرات المستعملة في الخدمات الدولية من قبل مؤسسات الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر على ان تبقى تحت اشراف ومراقبة السلطات الجمركية لحين تزويد الطائرات بها .

ب - الوقود وزيتوت التشحيم المعدة لتزويد الطائرات المغادرة العاملة في الخدمات الدولية من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر وحتى ولو كانت هذه المؤن سوف تستعمل في جزء من الرحلة المنجزة فوق اقليم الطرف المتعاقد التي حملت على متن الطائرة منه ، على ان تبقى تحت اشراف ومراقبة سلطات الجمارك لحين تزويد الطائرات بها .

مادة - ٦ -

المعدات المنتظمة المنقولة ، وكذلك المواد والمؤن المتبقية على متن طائرات اي طرف متعاقد يمكن ائزالتها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر فقط بموافقة سلطات الجمارك لللك الاقليم ، في مثل هذه الحالة يمكن وضعها تحت اشراف السلطات المذكورة حتى اعادة تصديرها او ائلافها بموجب الانظمة الجمركية .

مادة - ٧ -

١ - يجب ان تكون لمؤسسات طيران كلا الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة لاستثمار الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة فيما بين اقليميهما .

٢ - مؤسسات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد في استثمارها للخدمات المتفق عليها ، يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر حتى لا تؤثر وبدون وجه حق على الخدمات التي تقدمها الاخرى على كل جزء من نفس الخطوط .

٣ - الخدمات المتفق عليها والمقدمة من مؤسسات الطيران المعنية من الطرفين المتعاقدين ينبغي ان تكون مطابقة تماما لمتطلبات الجمهور للنقل على الخطوط المحددة . ويجب ان تهدف اساسا الى تقديم السعة الملائمة للحاجات القائمة والتي يمكن توقعها بصورة معقولة لنقل الركاب ، البضائع والبريد المحملة من او القاصدة الى اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة ، السعة المقدمة لنقل الركاب ، البريد سواء المحمولة من او المنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في اقليم دول غير معينة لمؤسسات الطيران يجب ان تكون طبقاً للمبادئ العاملة ومتعلقة بـ /

أ - متطلبات الحركة الى ومن اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة .

ب - متطلبات الحركة للمنطقة التي تعبرها مؤسسة الطيران ، بعد الاخذ بعين الاعتبار خدمات النقل المنشأة من قبل مؤسسات الطيران التابعة للدول المؤلفة للمنطقة .

ج - متطلبات عمليات مؤسسة الطيران العابرة .

مادة - ٨ -

١ - تعني عبارة التعرفة في الفقرات التالية ، الاسعار التي يجب ان تدفع لنقل الركاب ، البضائع والمصاريف والشروط التي تطبق بموجبها هذه الاسعار ، متضمنة الاسعار وشروط الوكالة والخدمات الاضافية الاخرى ولكن باستثناء الاجرة او شروط نقل البريد .

٢ - التعريفات للموضوعة من قبل مؤسسات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين للنقل الى او من اقليم الطرف المتعاقد الاخر يجب ان تنشأ بمستويات معقولة ، مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كافة التشغيل الربح المعقول وتعريفات مؤسسات الطيران الاخرى .

٣ - التعريفات المشار اليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، اذا امكن ، يجب ان يتفق عليها من قبل مؤسسات الطيران المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين ، بعد مشاورات مع مؤسسات الطيران الاخرى العاملة على كل او جزء من الخط ، ومثل هذا الاتفاق ، حيناً امكن ، يجب التوصل اليه باستعمال اجراءات الهيئة الدولية للنقل الجوي لاعداد التعريفات .

٤ - التعريفات المتفق عليها يجب ان تقدم الى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها قبل (٩٠) تسعين يوماً على الاقل من التاريخ المقترح لبدء العمل بها . يمكن في بعض الحالات الخاصة انقاص هذه المهلة تبعاً لموافقة السلطات المذكورة .

٥ - هذه الموافقة قد يعلن عنها صراحة ، اذا لم تعلن اي من سلطات الطيران عن عدم موافقتها خلال (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها بموجب الفقرة ٤ من هذه المادة ، فان هذه التعريفات تعتبر موافق عليها . في حالة انقاص مدة التقديم كما هو مشروط في الفقرة ٤ فان سلطات الطيران قد توافق على ان مدة الاعلان عن عدم الموافقة يجب ان تقل عن (٣٠) ثلاثين يوماً .

٦ - اذا لم يتم الاتفاق على التعرفة بموجب الفقرة ٣ من هذه المادة ، او اذا خلال الفترة المطبقة بموجب الفقرة ٥ من هذه المادة قدمت اي من سلطات الطيران اشارة للطرف المتعاقد الاخر عن عدم موافقتها على اي تعرفة تم الاتفاق عليها بموجب شروط الفقرة ٣ ، فان على سلطات الطيران للطرفين المتعاقدين بعد استشارة سلطات الطيران لاي دولة اخرى يعتبرون مشورتها مفيدة ان تحاول اقرار تعرفة باتفاق مشترك .

٧ - اذا لم تتمكن سلطات الطيران من الاتفاق على اي تعرفة مقدمة اليها بموجب الفقرة ٤ من هذه المادة ، او على اقرار اي تعرفة بموجب الفقرة ٦ من هذه المادة فان النزاع يجب ان يحل بموجب شروط المادة ١٢ من هذه الاتفاقية .

٨ - ان التعرفة الموضوعة بموجب شروط هذه المادة يجب ان تبقى نافذة المنعول حتى وضع تعرفة جديدة ، الا ان هذه التعرفة يجب ان لا تطول بموجب هذه الفقرة الى اكثر من (١٢) اثني عشر شهراً بعد تاريخ انتهائها .

مادة - ٩ -

كل طرف متعاقد يمنح مؤسسة الطيران المعنية من الطرف المتعاقد الاخر الحق بحرية التحويل بالسعر الرسمي فائض الايرادات على النفقات المحصلة من قبل هذه المؤسسات في اقليمه فيما يتعلق بنقل الركاب ، الامتعة ، البريد والشحن .

هكذا من الأشهر

مادة - ١٠ -

بروح من التعاون الوثيق ، يجب ان تقوم سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين بالتشاور فيما بينهما من وقت لآخر لاجل التأكد من التنفيذ والاقتناع بالتقيد بشروط هذه الاتفاقية وملحقاتها .

مادة - ١١ -

١ - اذا ارتأى اي من الطرفين المتعاقدين انه من المرغوب فيه تعديل اي شرط من هذه الاتفاقية فله ان يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر ، مثل هذه المشاورات التي قد تكون بين سلطات الطيران والتي قد تكون بواسطة المباحثات او المراسلات ، يجب ان تبدأ خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ الطلب والتعديلات التي تم الاتفاق عليها يجب ان تدخل الى حيز النفاذ عندما يتم تأكيدها بتبادل مذكرات دبلوماسية .

٢ - تعديلات الملحق لهذه الاتفاقية يمكن ان تجري باتفاق مباشر بين سلطات الطيران المختصة للطرفين المتعاقدين ويجب ان تدخل الى حيز النفاذ عند الاشعار بالطرق الدبلوماسية .

مادة - ١٢ -

١ - اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية فيجب عليهما في اول الامر محاولة فضه بطريق المفاوضات .

٢ - اذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية بطريق المفاوضات ، قد يجوز لهما الاتفاق على احالة النزاع الى شخص ما او هيئة للفصل فيه ، اذا لم يتفقا على ذلك . فان النزاع بناء على طلب اي طرف متعاقد يجب ان يقدم الى هيئة من ثلاثة محكمين للفصل فيه ، كل طرف متعاقد يجب ان يعين محكما واحدا والمحكم الثالث يجب ان يعين من قبل المحكمين المعيّنين . كل طرف متعاقد يجب ان يعين محكما خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ استلام اي طرف متعاقد من الاخر اشعار بطلب مثل هذه الهيئة للتحكيم في النزاع بالطرق الدبلوماسية ، والمحكم الثالث يجب ان يعين خلال فترة (٦٠) ستين يوما لاحقة ، اذا لم يتوصل اي من الطرفين المتعاقدين الى تعيين محكم خلال الفترة المحددة ، او اذا لم يتم تعيين المحكم الثالث خلال الفترة المحددة فان اي طرف متعاقد قد يطلب من رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولية تعيين محكم او محكمين كما تتطلب الحالة ، في مثل هذه الحالة فان المحكم الثالث يجب ان يكون من مواطني دولة ثالثة ويجب ان يعمل كرئيس لهيئة التحكيم .

٣ - يجب على الطرفين المتعاقدين الامتنال لاي قرار يصدر وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة .

مادة - ١٣ -

هذه الاتفاقية والملحق التابع لها يجب ان يعدل حتى تكون متطابقة مع اي معاهدة جماعية يمكن ان تصبح ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين .

مادة - ١٤ -

لكل طرف متعاقد في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الاخر بعزمه في انتهاء هذه الاتفاقية مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في مثل هذه الحالة فان الاتفاقية يجب ان تنتهي خلال (١٢) اثني عشر شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الاخر للاخطار ، الا اذا اتفق على سحب اخطار الانتهاء قبل انقضاء هذه المدة اذا لم يفد الطرف المتعاقد الاخر بانه تسلم الاخطار فيعتبر بانه قد تسلمه بعد مضي (١٤) اربعة عشر يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

مادة - ١٥ -

هذه الاتفاقية يجب ان تدخل الى حيز النفاذ بعد (٣٠) ثلاثين يوما من تبادل المذكرات الدبلوماسية التي تؤكد بان المتطلبات الدستورية لنفاذ هذه الاتفاقية قد استوفيت .

اثباتا لذلك ، قام الموقعان ادناه بما لهما من سلطة بخولة اليهما من حكومتيهما بتوقيع هذه الاتفاقية .
حرر على نسختين باللغة الانجليزية في هذا اليوم ١١ من شهر نيسان لعام ١٩٧٨

عن حكومة جمهورية فنلندا
توفينين
سكرتير عام وزارة الخارجية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
هاني الحصارونه
السفير الاردني لدى فنلندا

الملحق

للاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فنلندا للخدمات الجوية فيما بين اراضيها .

١ - أ) مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية يجب ان يكون لها الحق بتشغيل رحلات جوية منتظمة على الخط التالي في كلا الاتجاهين .

نقاط في المملكة الاردنية الهاشمية - نقاط توسط - هلسنكي - نقاط ما وراء .

ب - ان الحق في انزال او اخذ حركة (ركاب) قادمة او مغادرة لاقليم فنلندا الى دول ثالثة محدد بالنقاط الاربع التالية /

- دمشق
- اثينا او استانبول او نقطة واحدة في قبرص ،
- بخارست
- بلغراد او زاغرب او بودابست .

٢ - أ) مؤسسات الطيران المعنية من قبل حكومة جمهورية فنلندا يجب ان يكون لها الحق بتشغيل رحلات جوية منتظمة على الخط التالي في كلا الاتجاهين .

نقاط في فنلندا - نقاط توسط - عمان - نقاط ما وراء .

ب - ان الحق في اخذ او انزال حركة (ركاب) قادمة او مغادرة لاقليم المملكة الاردنية الهاشمية الى دول ثالثة محدد بالنقاط التالية /

- تقطعين من نقاط التوسط التالية /
- بلغراد ، اثينا ، استانبول ، نقطة في قبرص .
- تقطعين من النقاط التالية لما وراء عمان /
- طهران ، كراتشي ، بومباي ، كولومبو .

٣ - المؤسسات المعنية من قبل اي طرف متعاقد يجب ان يكون لها الحق في جلف واحد او اكثر من نقاط التوسط او نقاط ما وراء على الخطوط المحددة .

هكذا من المأهول

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٥١٦ تاريخ ١٩٧٨/٤/٢ المتضمن الموافقة على اتفاق التعاون السياحي بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية بشكله التالي :-

اتفاق التعاون السياحي

بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة المملكة المغربية

رغبة منها في تعميق الروابط الاخوية بين القطرين العربيين الشقيقين وتقديرا منها للمصالح الحيوية المشتركة وما تقتضيه من ضرورة وضع اسس ثابتة للتعاون في الحقل السياحي بينهما وتاكيدا لرغبتها باقامة اواصر التعاون والتنسيق في مختلف المجالات السياحية وثويفا للعلاقات بين الهيئات السياحية في البلدين .
اتفقتا على مايلي :

المادة الاولى

العمل على اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنمية مصالحها المشتركة في مجال السياحة وتنشيطها وتوسيع مجال التعاون والتبادل السياحي فيما بينهما عن طريق -

- ١ - تقديم التسهيلات على نطاق واسع تتسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر وتسهيلها وتذليل العقبات الجمركية والمالية والادارية التي قد تعيق تنشيط الحركة السياحية بين البلدين والعمل على توحيد تلك الاجراءات .
- ب - تشجيع تبادل الافواج السياحية من مواطني البلدين وخاصة رحلات الشباب والطلاب وتسهيل اقامة الهيئات السياحية اللازمة لتأمين اقامتهم .
- ج - تبادل الخبرات والمعلومات المتوفرة في مجالات التخطيط والترويج والتسويق السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني السياحي وغيرها .
- د - التعاون على تطوير المواقع السياحية في البلدين ووضع المشاريع والبرامج السياحية لاجتذاب السياح اليها .
- هـ - اعداد برامج ترويجية سياحية مشتركة للقطرين .
- و - تنسيق حملات التوعية السياحية في البلدين .
- ز - دعوة رجال السياحة والاعلام لزيارة البلدين وفق برنامج مشترك بعد هذه الغاية .

المادة الثانية

التعاون مع شركات الطيران في البلدين للاستفادة من مكاتبها في الخارج للاعلام السياحي لها .

المادة الثالثة

العمل مع الجهات المختصة على تشجيع تبادل فرق الفنون الشعبية وبرامج للمهرجانات السياحية والاستفادة من خبرات المختصين هذه الميادين .

المادة الرابعة

لتنفيذ هذا الاتفاق والعمل على تحقيق غاياته فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة من البلدين يرأس كل جانب منها معاون وزير السياحة تجتمع مرة على الاقل في السنة ، بعمان او الرباط بالتناوب و بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها .

- أ - متابعة تنفيذ هذا الاتفاق ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض سبيل تنفيذه .
- ب - تقديم المقترحات الايلة الى تطوير ودعم التعاون السياحي بين البلدين .
- ج - رفع اللجنة توصياتها الى حكومتها الطرفين المتعاقدين وتصبح هذه التوصيات نافذة المفعول بعد الموافقة عليها وفق الاصول المرعية في كل من البلدين .

المادة الخامسة

يتم التصديق على هذا الاتفاق وفقا للاصول المرعية في كل من البلدين ويصبح نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق ابرامه .

المادة السادسة

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة تجدد تلقائيا ما لم يعرب احد الطرفين المتعاقدين عن رغبته في انتهاء العمل به في موعد يسبق تاريخ انتهاء اجله بثلاثة اشهر على الاقل .
وقع هذا الاتفاق في الرباط في ١١ ايار ١٩٧٨ .
على نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة المملكة المغربية

عبد الله غريبط

وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور نجم الدين الدجاني

وزير الصناعة والتجارة

هكذا من الأشهر

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٠٤) تاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ المتضمن الموافقة على اتفاق بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين اقليميهما والى ماورائيهما بشكله التالي :-

اتفاق

بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية

لتنظيم الخطوط الجوية المنتظمة بين اقليميهما والى ما ورائهما

بما أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية أعضاء في المنظمة الدولية للطيران المدني فانهما يؤكدان إيمانهما في تقديم الطيران المدني الدولي بتسكهما بأحكام معاهدة شيكاغو للطيران المدني الدولي الموقعة في ٧ ديسمبر ١٩٤٤ .

ورغبة منهما في إبرام اتفاق بغرض تنظيم النقل الجوي المنتظم بين اقليميهما وفيما ورائهما ، فقد تم الاتفاق على مايلي .

المادة الاولى :

اتفق الطرفان لقصد تطبيق هذا الاتفاق وملحقه :-

- ١ - أن كلمة المعاهدة تعني معاهدة الطيران المدني الدولي الملزمة في شيكاغو .
- ٢ - أن كلمة اقليم تناسب المعنى الوارد في المادة الثانية من المعاهدة .
- ٣ - أن سلطات الطيران تعني :-
فيما يخص المملكة المغربية مديرية الجو - وزارة الأشغال العمومية والمواصلات .
فيما يخص المملكة الأردنية الهاشمية - مديرية الطيران المدني - وزارة النقل .
- ٤ - أن عبارة المؤسسة المعنية تشير الى مؤسسة النقل الجوي التي يكون أحد الطرفين المتعاقدين قد عينها كتابيا طبقا للبند السابع عشر لتكون المؤسسة او المؤسسات المسموح لها باستغلال الخدمات الجوية في نطاق هذا الاتفاق .
- ٥ - عبارة خدمة جوية تناسب المعنى الوارد بشأنها في المعاهدة .
- ٦ - أن عبارة تجهيزات الطائرة ومواد التزنية لطاخم الطائرة وركابها وقطع الغيار تطابق المعنى الوارد في الملحق التاسع من المعاهدة .

المادة الثانية :

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق الموضحة في هذا الاتفاق بقصد إقامة الخدمات الجوية المنصوص عليها في الملحق المرفق .

المادة الثالثة :

سعيًا وراء تجنب كل تمييز وتحقيق مساواة كاملة في المعاملة ، اتفق الطرفان المتعاقدان على مايلي :-

- ١ - يعنى من التعرفة الجمركية الوقود ومواد التشحيم وقطع الغيار ومعدات الطائرات ومستودعات الطائرات التي يجري ادخالها الى اقليم أحدهما من اقليم أحدهما الطرفين المتعاقدين بواسطة أو نيابة عن مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر والتي يكون الغرض الوحيد منها استعمالها من قبل طائرات تلك المؤسسة ، وتبقى البضائع التي تدخل على هذا الأساس تحت الاشراف الجمركي الى حين الحاجة لاستعمالها أو إعادة تصديرها .
- ٢ - تعنى من الرسوم الجمركية في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين التي تعمل في الخدمات المتفق عليها ، وكذلك الوقود ومواد التشحيم وقطع الغيار ومعدات الطائرات المعتادة والمؤن التي تكون بداخل تلك الطائرات وتعنى كذلك من الرسوم والقرائن الأخرى حتى اذا كانت تلك المواد تستعمل في الرحلات التي تطير فوق ذلك الاقليم .

المادة الرابعة :

يمكن لكل مؤسسة طيران أو مؤسسات يعينها أحد الطرفين المتعاقدين أن تحتفظ بمستخدميها الفنيين والاداريين اللازمين داخل المطارات في اقليم الطرف المتعاقد الآخر التي تريد أن يكون لها تمثيلها الخاص فيها ، واذا عدلت إحدى المؤسسات المعنية عن انشاء فرع خاص لها داخل مطارات الطرف المتعاقد الآخر ، فانها ستكون قدر المستطاع مستخدمى المطارات أو مستخدمى إحدى الشركات المعنية من لدن الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الخامسة :

تعتبر شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الكفاءة والرخصة الصادرة أو المؤشر عليها بالاعتماد من قبل أحد الطرفين المتعاقدين والتي لا تزال سارية للمفعول معتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بتشغيل الطرق والخدمات المحددة في الملحق الا أن كل من الطرفين المتعاقدين يحتفظ بحق رفض الاعتراف بشهادة الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه من قبل دولة أخرى فيما يتعلق بالطيران فوق اقليمه .

المادة السادسة :

- ١ - تطبق القوانين والأنظمة الخاصة بأحد الطرفين المتعاقدين فيما يختص بدخول وخروج الطائرات الى ومن اقليمه ، التي تقوم بتأمين خدمات جوية دولية أو طيران تلك الطائرات داخل اقليمه على مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ - تطبق القوانين والأنظمة الخاصة بأحد الطرفين المتعاقدين فيما يختص بدخول ومرور وإقامة وخروج الركاب والملاحين والبريد والبضائع بالنسبة لاقليمه مثل القوانين والأنظمة الخاصة بالاجراءات المطلوبة بالنسبة للجوازات والهجرة والجمارك والحجر الصحي ، على الركاب والملاحين والبريد والبضائع الذين تقوم بنقلهم طائرات مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر عندما يكونوا داخل الاقليم المذكور .

هكذا من الأشهر

المادة السابعة :

يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق رفض قبول إحدى مؤسسات الطيران وحق حجب أو نقض تصريح التشغيل أو رفض الشروط المطلوبة إذا لم يقتنع بأن جزءاً هاماً من ملكية تلك المؤسسة أو ادارتها الفعلية في يد ذلك الطرف المتعاقد الآخر أو في يد رعاياه أو في حالة عدم احترام المؤسسة أو المؤسسات المعنية لقوانين وأنظمة الطرف المتعاقد الآخر أو في حالة اخفاقها في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، على أنه لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ هذا الاجراء الا بعد التشاور للشار إليه في المادة الثامنة الا اذا كان هذا الوقت الفوري ضروريا لتفادي مخالفات جديدة للأنظمة والقوانين المعمول بها .

المادة الثامنة :

- ١ . تجري سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين فيها بينهما مشاورات من وقت لآخر تمشياً مع روح التعاون لضمان تطبيق المبادئ المنصوص عليها في هذا الاتفاق وتحقيق اهدافه بشكل مرض .
- ٢ . اذا اعتبر أي من الطرفين أنه من المرغوب فيه تعديل شروط هذا الاتفاق فإنه يمكن له طلب الدخول في مشاورات بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين على أن تبدأ مثل هذه المشاورات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب ، فإذا اتفقت سلطات الطيران المذكورة آنفاً على تعديل هذا الاتفاق فإن تلك التعديلات تصبح سارية المفعول بعد تأييدها بتبادل مذكرات دبلوماسية .

المادة التاسعة :

- ١ . اذا نشأ خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق فعليهما اولاً محاولة فسخ هذا الخلاف بطريق المفاوضات المباشرة .
- فإذا لم يتوصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف بالمفاوضات المباشرة في مدى تسعين يوماً من بدء اثاره الخلاف من جانب أي منهما يمكن لهما احواله الخلاف على هيئة تحكيم .
- ٢ . تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء يبين كل طرف حكماً عنه وهذين المحكمين يتفقان على تعيين حكم ثالث من بلد آخر يكون رئيساً لهيئة التحكيم ، وإذا لم يتعين الحكم خلال شهرين اعتباراً من يوم طلب احد الطرفين تسوية الخلاف أو لم يحصل الاتفاق على تعيين رئيس للهيئة خلال شهر بعد تعيين المحكمين فلكل من الطرفين ان يطلب من المنظمة الدولية للطيران المدني ان تقوم بالتعيينات اللازمة .
- ٣ . اذا لم تتوصل هيئة التحكيم الى حل الخلافات بصورة مجدية فإنه يلجأ الى اغلبية الاصوات .
- ٤ . يتعهد الطرفان باحترام الاجراءات المؤقتة التي يمكن ان تصدر عن الهيئة وكذلك قرار التحكيم ، وان هذا القرار يعتبر نهائياً .
- ٥ . اذا لم ينفذ احد الطرفين المتعاقدين الحكم الصادر عن هيئة التحكيم فإن الطرف المتعاقد الآخر يمكن له ان يحدد او يلغي الحقوق التي منحها بمقتضى هذه الاتفاقية .
- ٦ . يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف ممثلة في الهيئة ونصف التكاليف الاخرى المترتبة عن التحكيم .

هكذا من الأصول

المادة العاشرة :

يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين في أي وقت ان يشعر الطرف المتعاقد الآخر كتابة عن رغبته في انتهاء هذا الاتفاق مع ابلاغ محتويات ذلك في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني . وفي مثل هذه الحالة ينتهي الاتفاق بعد اثني عشر شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للاشعار الا اذا تم سحب الاشعار بالغائه الاتفاق قبل انتهاء هذه الفترة وفي حالة عدم تأييد استلام الاشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر فإن الاشعار يعتبر قد تم استلامه بعد (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاستلام من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة الحادية عشرة :

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين مؤسسة أو مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر حرية تحويل ايراداته الصافية التي يحصلها مقابل نقل الركاب والعفش والبضائع وذلك بالأسعار الرسمية للتحويل . ان ارباح مؤسسة الطيران المعنية لأي من الطرفين المتعاقدين تكون مضافة من الرسوم والضرائب في اقليم الطرف الآخر .

المادة الثانية عشرة :

ان ملحق هذه الاتفاقية يعتبر جزءاً منها وأي اشارة الى الاتفاقية تشمل الاشارة الى الملحق .

المادة الثالثة عشرة :

تسجل هذه الاتفاقية وأي تعديل يطراً عليها لدى مجلس الطيران المدني الدولي .

المادة الرابعة عشرة :

إذا ابرمت اتفاقية متعددة الاطراف بشأن النقل الجوي الدولي المنتظم واصبحت سارية المفعول بالنسبة لكل من الطرفين المتعاقدين يعدل هذا الاتفاق بما يتناسب واحكام الاتفاقية المذكورة .

المادة الخامسة عشرة :

تتمتع مؤسسة أو مؤسسات كل من الطرفين المتعاقدين حق استغلال الخدمات الجوية المنصوص عليها في جدول الطرق المبين في الملحق ، ويشار الى هذه الخدمات في كل ما يأتي بعبارة الخدمات الجوية المتفق عليها .

المادة السادسة عشرة :

١ . يمكن استغلال الخدمات الجوية المتفق عليها مباشرة بعد ابرام هذه الاتفاقية او في تاريخ لاحق حسب رغبة الطرف المتعاقد الذي منحت له هذه الحقوق شريطة ان يعين هذا الطرف مؤسسة أو مؤسسات الطيران المكلفة باستغلال الخطوط المخططة للبيئة في الملحق .

٢ . يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يعين كتابة للطرف المتعاقد الآخر مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الطيران لفرض تشغيل الخدمات الجوية المنتظمة بموجب هذا الاتفاق ، على الطرق المحددة في القسم المختص بها من الجدول من ملحق هذا الاتفاق ، وعندما يتسلم الطرف المتعاقد الآخر الاشعار بتعيين إحدى المؤسسات فإن عليه ان يمنح لتلك المؤسسة بدون ابطاء تصريح التشغيل .

٣ - وقبل التصريح لمؤسسة الطيران ببدء الخدمات الجوية المتفق عليها والمشار إليها في الفقرة السابقة فإنه يمكن ان يطلب منها اقتناع سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر بأنه تتوفر لديها الكفاءة للتمشي بموجب القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل هذه السلطات فيما يتعلق بتشغيل الخدمات الجوية الدولية .

المادة السابعة عشرة :

وفقا لهذه الاتفاقية فإن مؤسسة او مؤسسات الطيران المعنية من قبل احد الطرفين تتمتع في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بحق اخذ وانزال حركة دولية من الركاب والبريد والبضائع في النقاط المحددة في الملحق .

المادة الثامنة عشرة :

١ - يوافق كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يعامل مؤسسة او مؤسسات الطيران التابعة له معاملة افضل من معاملة مؤسسة او مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

٢ - ان مؤسسات الطيران المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين يجب ان تراعي في تشغيل الخدمات المتفق عليها مصالح مؤسسة او مؤسسات الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر بحيث لا يؤثر ذلك على الخدمات التي تقدمها هذه الاخيرة على نفس الطريق بأكمله او في جزء منه .

المادة التاسعة عشرة :

١ - ان استغلال الخدمات الجوية المتفق عليها بين اقليتي الطرفين المتعاقدين وفقا للملحق يشكل بالنسبة للبلدين حقا اساسيا ورئيسيا .

٢ - الحمولة التي توفرها مؤسسات الطيران المعنية يجب ان تتناسب مع احتياجات النقل حاليا والمتنظرة بشكل معقول - نسبة استعمال معقول .

٣ - ان المؤسسة المعنية من كلا الطرفين المتعاقدين يمكنها ان تلبي حاجات النقل بين اقليم دول اخرى يشملها الجدول المتفق عليه واقليم الطرف الآخر ، وذلك في نطاق الحمولة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ولا يتم هذا الاجراء الا اذا كانت هذه الحاجيات غير محققة بواسطة خدمات محلية او اقليمية .

٤ - يمكن استغلال حمولة اضافية الى الحمولة المشار إليها في الفقرة الاولى وذلك اذا كانت حاجيات النقل بين البلدان التي يشملها الجدول تستوجب ذلك .

المادة العشرون :

١ - ان فئات الاجور التي تتقاضاها مؤسسة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين مقابل النقل من او الى اقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب ان تحدد على مستويات معقولة مع النظر بعين الاعتبار الى جميع العوامل المتعلقة بذلك التي تشمل تكاليف التشغيل والربح للمعقول وفئات الاجور التي تتقاضاها مؤسسات الطيران الاخرى على نفس الطريق .

٢ - يتفق على فئات الاجور المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة اذا امكن بين مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بالتشاور مع مؤسسات الطيران الاخرى التي تعمل على الطريق الجوي كله او جزء منه ، ومثل هذا الاتفاق يمكن الوصول اليه اذا امكن عن طريق الجهاز الخاص بتحديد الاجور في احدى المنظمات او الهيئات الدولية المعنية لهذا الغرض والمعترف بها من الطرفين المتعاقدين .

٣ - تقدم فئات الاجور التي يتم الاتفاق عليها بهذا الشكل لسلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين لاعتمادها قبل ثلاثين يوما على الأقل من تاريخ بدء العمل بها وفي بعض الحالات الخاصة يمكن تخفيض هذه الفترة الزمنية بناء على اتفاق سلطات الطيران على ذلك .

٤ - اذا لم تصل مؤسسات الطيران المعنية الى اتفاق على فئات الاجور او اذا لم يمكن الوصول الى تحديد الاجور بموجب شروط الفقرة (٢) من هذه المادة لسبب اخر او اذا قام احد الطرفين المتعاقدين باشعار الطرف المتعاقد الآخر خلال الخمسة عشر يوما الاولى من فترة الثلاثين يوما المشار إليها في الفقرة (٣) من هذه المادة بعدم اقتناعه بفئات الاجور التي تم الاتفاق عليها بموجب شروط الفقرة (٢) من هذه المادة فإن سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين تعمل على تحديد فئات الاجور بالاتفاق فيما بينها .

٥ - اذا لم تستطع سلطات الطيران الوصول الى اتفاق لاعتماد اي من فئات الاجور المقدمة إليها بموجب الفقرة (٣) من هذه المادة او تحديد اي فئات اجور بموجب الفقرة (٤) فإن الخلاف يفصل فيه حيث لا يجوز بموجب شروط المادة التاسعة من هذا الاتفاق .

٦ - بموجب شروط الفقرة (٣) من هذه المادة لا تصبح اية اجور سارية المفعول اذا لم يجر اعتمادها من سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين .

٧ - فئات الاجور التي تحدد بموجب شروط هذه المادة تظل سارية المفعول الى ان يتم تحديد فئات اجور جديدة بموجب شروط هذه المادة .

المادة الحادية والعشرون

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة من تاريخ توقيعه ويصبح نافذ المفعول في اليوم الذي يجري فيه تبادل الاشعار بامرامه بتبادل المذكرات الدبلوماسية التي تثبت بان الاتفاقية قد صدق عليها وفقا للمتطلبات الدستورية المتبعة لدى كل من الطرفين المتعاقدين وبناء عليه فان المفوضين الموقعين ادناه استنادا الى تفويض حكومتهما لهذا قد وقعا هذا الاتفاق باللغة العربية في نسختين وعلى هذا جرى الختم .

حرر في الرباط في ١١ من شهر ايار ١٩٧٨

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور نجم الدين الدجاني
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة المملكة المغربية
عبد الله غرنيط
وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

هكذا من المأهول

ملحق جدول الطيران

- ١ - نقط في المملكة الاردنية الهاشمية - القاهرة او الاسكندرية - طرابلس و او بنغازي - تونس - الجزائر - الدار البيضاء - مدريد .
- ٢ - الطرق المغربية .
- نقط المملكة المغربية - اثينا - القاهرة - بيروت - عمان - بغداد - و أوجدة .

ملاحظات :

- ١ - يجوز للمؤسسة او المؤسسات المعنية في اي من الطرفين المتعاقدين حذف اي نقطة او نقط متوسطة .
- ٢ - يحق للمؤسسة الاردنية ان تتمتع بكامل حريات الطيران بين مدريد والدار البيضاء وذلك في حدود ٢٥ راكبا في كل رحلة وبالعكس .
- ٣ - يتم تحديد نقطة ماوراء الدار البيضاء ، للمؤسسة الاردنية ، في غرب افريقيا في المستقبل بواسطة مشاورات بين سلطات الطيران المدني للبلدين .

هكذا من الأشهر

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٦٩ تاريخ ٦/٧/١٩٧٨ المتضمن الموافقة على الاتفاقيات التالية المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية وبشكلها التالي :

- ١ - الاتفاق التجاري .
- ٢ - اتفاق للتعاون الاقتصادي والتقني .
- ٣ - اتفاقية حول الملاحة البحرية التجارية .

اتفاق تجاري

بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية

ان حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية تحكما الرغبة في اقامة تعاون وثيق بينهما انطلاقا من الروابط القومية والصلات التاريخية التي تربط بين القطرين الشقيقين .
ورغبة منهما في انماء وتوطيد العلاقات الاقتصادية وتطوير حجم مبادلاتهما التجارية على اسس من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة .
فقد اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى : يعمل الطرفان المتعاقدان على تنمية العلاقات التجارية بين بلديهما وتوطيدها لمنفعتهما المتبادلة وفقا لنصوص هذا الاتفاق والقوانين والانظمة المرعية في كل منهما .

المادة الثانية : يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والحيوانات الحية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي بين البلدين معفاة من الرسوم الجمركية وذلك في حدود القوانين والانظمة للرعية النافذة لدى كل منهما .

المادة الثالثة : أ - تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ مغربي أو اردني اذا كانت تكلفة الانتاج المحلية بما فيها المواد الاولية واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها لا تقل عن ٤٠٪ من تكلفة الانتاج الكلية .
ب - ترفق للمنتجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة من بلد احده الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الاخر بشهادة منشأ على ان تتضمن الشهادة العائدة للمنتجات الصناعية نسبة الصنع المحلية الداخلة في انتاجها وتصادق على صحة محتويات شهادة المنشأ السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر .

المادة الرابعة : يعمل الطرفان المتعاقدان باضطراد على توسيع نطاق تبادل منتجاتهما والتدرج في ازالة الحواجز والقيود الادارية والتقنية حتى يصل التبادل التجاري بينهما الى المستوى المطلوب :

المادة الخامسة : رغبة في تنشيط مشاريع التنمية الاقتصادية مع مراعاة الانظمة والقوانين المرعية في كل من بلدي الطرفين المتعاقدين يشجع الطرفان المتعاقدان قيام مشاريع التنمية الاقتصادية من رعية اي من البلدين المتعاقدين في البلد الاخر وكذلك انشاء شركات مختلطة بينهما وبين رعاياهما في كلا البلدين .

المادة السادسة : تجري تسوية للمعاملات التجارية بين البلدين بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان ويسمح كل من الطرفين بتحويل المبالغ بالعملة التي يتفق عليها بلد الطرف الآخر لتسديد المدفوعات التي تستحق نتيجة المعاملات التجارية بين البلدين وفقاً لأحكام هذا الاتفاق والقوانين والأنظمة الأخرى النافذة ،

المادة السابعة : يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر كما يسمح كل منهما للطرف الآخر بإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمراكز التجارية على أراضيها ويقدم له التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود القوانين والأنظمة النافذة ، كما يعمل الطرفان على تبادل للمحقين التجاريين بينهما .

المادة الثامنة : يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية بنية انماء اقتصاد بلديهما وتحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي بينهما .

المادة التاسعة : تكون افضلية النقل والشحن الجوي والبحري للبضائع المتبادلة بين البلدين بوسائل النقل والملاحة الوطنية ويسعى الطرفان الى اقامة خط ملاحى منتظم بينهما .

المادة العاشرة : رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وهي تسهيل تبادل البضائع بين البلدين وتنمية التعاون الاقتصادي والفني اتفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة مشتركة مغربية اردنية تجتمع مرة في كل سنة على الاقل في الرباط او عمان بالتناوب او بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين في اجل اقصاه ثلاثة اشهر وتكون مهمتها :

- ١ - معالجة الصعوبات والمشاكل التي تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق
- ٢ - تقديم الاقتراحات التي تهدف الى تحسين وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .
- ٣ - ترفع اللجنة توصياتها الى حكومتى الطرفين المتعاقدين وتصبح هذه التوصيات نافذة بعد التصديق عليها حسب الاصول المرعية في كل منها .

المادة الحادية عشرة : يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة تتجدد تلقائياً ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته بانهاء العمل به في موعد يسبق تاريخ انتهاء اجله بثلاثة اشهر على الاقل .

وقد وقع هذا الاتفاق في الرباط في ١١ أيار ١٩٧٨ .

نسختين أصليتين باللغة العربية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الدكتور نجم الدين الدجاني
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة المملكة المغربية
عبد الله غريبط
وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

اتفاق للتعاون الاقتصادي والتقني

بين المملكة الاردنية الهاشمية
والمملكة المغربية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة المغربية ، اذ تحدهما الرغبة المشتركة في تنمية تعاونهما الاقتصادي والتقني على اسس متينة تقديراً لدور هذا التعاون في التقريب والرفع من مستوى شعبيهما الشقيقتين ، وزيادة رفاهيتهما وتحقيق رغبتهما في التعجيل بتحقيق التقدم الاقتصادي والتقني ، قررتا عقد اتفاقية لهذا الغرض نصها كما يلي :

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على اقامة تعاون اقتصادي متين بينهما وعلى تقويته وتعزيزه بما يكفل تقدم بلديهما الى اقصى حد ممكن ،

المادة الثانية

ان التعاون الاقتصادي الذي يدخل في نطاق هذه الاتفاقية يشمل ما يلي :-

أ - تشجيع استثمار رؤوس اموال احد الطرفين بما فيها العامة والخاصة في بلد الآخر وذلك وفق التشريعات النافذة في كل من البلدين .

ب - تشجيع قيام مشاريع اقتصادية بين حكومة او رعايا احد الطرفين في بلد الآخر وكذلك انشاء شركات مختلطة للإنتاج .

ج - تنظيم وتنفيذ التعاون والبحث في جميع المجالات خاصة في ميدان الصناعة والسياحة والزراعة والمعادن والملاحة .

د - دعم التعاون بين المؤسسات والمشاريع وغيرها من الهيئات ذات الطابع الاقتصادي سواء كانت عامة او خاصة او مختلطة في اطار خطط التنمية الاقتصادية في البلدين .

المادة الثالثة

ان التعاون التقني الذي يدخل في نطاق هذه الاتفاقية يشمل ما يلي :-

أ - تبادل الخبراء والفنيين في كل المجالات كالصناعة والسياحة والزراعة والمعادن ؛

ب - اعداد الاطر وتبادل الاساتذة وتدريب واعطاء اليد العاملة الفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية في جميع المجالات في كلا البلدين المتعاقدين ؛

ج - انشاء معاهد مشتركة للبحث العلمي وتبادل الاختراعات والمستندات والمعلومات التقنية .

المادة الرابعة

لوصول الى تحقيق غايات هذا الاتفاق تسعى حكومتا البلدين الى ابرام اتفاقات وبروتوكولات تنفيذية بين المؤسسات المعنية في البلدين .

هكذا من الأشهر

المادة الخامسة

تتمتع رؤوس الأموال التي يوظفها أحد الطرفين المتعاقدين في البلد الآخر بالازاياء والاعفاءات والضمانات التي تقررها قوانين تشجيع استثمار رأس المال النافذة في كل من البلدين.

المادة السادسة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاطات الاقتصادية والمهنة الحرة لرعايا الطرف الآخر.

المادة السابعة

يخضع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين المقيمين في القطر الآخر أو الذين يمارسون أحد النشاطات المنصوص عليها في بنود هذا الاتفاق إلى القوانين والأنظمة المرعية في البلد المضيف.

المادة الثامنة

تسهيلاً لتطبيق نصوص هذا الاتفاق والاتفاقات والبروتوكولات التنفيذية والمنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا الاتفاق، تشكل لجنة مشتركة تجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل وبصورة دورية في عمان أو الرباط يكون من مهامها :-

- أ - دراسة التقارير والاجراءات التفصيلية لتنمية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين ؛
- ب - متابعة تنفيذ هذا الاتفاق ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض سبل تنفيذه.

المادة التاسعة

يتم التصديق على هذا الاتفاق وفقاً للأصول المرعية في كل من البلدين ويصبح نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق إبرامه.

المادة العاشرة

يعمل بهذا الاتفاق لمدة سنة واحدة تتجدد تلقائياً ما لم يبد أحد الطرفين المتعاقدين رغبته بإنهاء العمل به في موعد يسبق انتهاء أجله بثلاثة أشهر على الأقل . وفي جميع الأحوال تبقى العقود التنفيذية الجارية بين البلدين سارية المفعول حتى تاريخ انتهاء مدتها.

وقع هذا الاتفاق في الرباط في ١١ / ايار ١٩٧٨

على نصحتين أصليتين باللغة العربية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور نجم الدين الدجاني

وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة المملكة المغربية

عبد الله غريوط

وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

اتفاقية

بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية

حول الملاحة البحرية التجارية

ان حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية رغبة منهما في تنمية التعاون بين البلدين في ميادين الملاحة البحرية التجارية ، واعتباراً لواقع ان التنمية للمنسجمة للملاحة البحرية التجارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية ستساهم في زيادة حجم المبادلات بين الدولتين وتعزيز الروابط الاخوية القائمة بينهما فقد اتفقتا على ما يلي :-

المادة الاولى

في هذه الاتفاقية :

- ١ - ان عبارة (باخرة/الجانب المتعاقد) تطبق بصفة قسرية على السفن الحاملة لعلم هذا الجانب ، وتكون هذه السفن مسجلة في أحد موافىء نفس الجانب طبقاً للتشريع الجاري به العمل في هذا البلد . ولا تتضمن هذه العبارة :

- البواخر الحربية أو البواخر التابعة لمصلحة قاصرة على الجيش

- بواخر الصيد البحري .

- بواخر البحث (الهيدروغرافية والاسيانوغرافية والعلمية) .

- سفن خدمة المرافىء (جر السفن ، ارشادها ، القبطانية وتوجيه السفن بالموانىء) .

- ٢ - ان تعبير (عضو من طاقم باخرة) الذي تعنيه هذه الاتفاقية ، ينطبق على كل شخص مسجل في لائحة طاقم هذه الباخرة وان يكون بالفعل قائماً فوق هذه السفينة ، وخلال الابحار ، بمهام تتعلق بالاستثمار الطبيعي للباخرة

المادة الثانية

تطبق هذه الاتفاقية على اراضي المملكة الاردنية الهاشمية من جهة والتراب الوطني المغربي من جهة ثانية .

المادة الثالثة

يؤكد الجانبان المتعاقدان تعلقها بمبدأ حق المرور المسالم حسب عرف القانون الدولي ، وطبقاً لمتطلبات هذه الاتفاقية كما يؤكد عدم القيام بأي عمل من شأنه ان يلحق الضرر بالنمو الطبيعي للملاحة البحرية الدولية او يمس بأمن وطمأنينة الجانبين المتعاقدين .

المادة الرابعة

اتفق الجانبان المتعاقدان على ما يلي :-

- ١ - تشجيع مساهمة بواخر المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية على نقل البضائع والركاب بين موافىء البلدين وكلنا بين هذه الموافىء ومرافىء الدول الاخرى وفقاً لمبدأ تساوي الفرص وطبقاً للتشريع الجاري به العمل في كل من البلدين .

كلنا من الدول

٢ - المساهمة في تنمية تعاون فعال وعلمي بين الادارات البحرية المعنية في كل من البلدين بقية تسهيل وتنشيط النقل البحري المتبادل بين الجانبين المتعاقدين .
وتطبق هذه الترتيبات كذلك على البواخر المؤجرة من طرف الجانبين .

المادة الخامسة

تتمتع البواخر الحاملة لعلم احد الطرفين في المياه الاقليمية والموانئ وطرق المواصلات التابعة للطرف الاخر بنفس العناية التي تحظى بها بواخر هذا الجانب فيما يتعلق بالاجراءات الجمركية والادارية والصحية وكذا فيما يرجع لتحصيل الحقوق والرسوم الرقنية وكل التسهيلات الممنوحة للعمليات التي تجرى بالموانئ والتسهيلات المتعلقة بالمرور عبر طرق المواصلات البحرية .

وتطبق هذه الترتيبات بقدر الامكان ، على البواخر المؤجرة من طرف الجانبين المتعاقدين .
ولا تطبق نفس هذه الترتيبات على الملاحة المخصصة من كل جانب في اطار تشريعه الداخلي وعلى الخصوص في مصالح الميناء وجر السفن وقيادتها والملاحة المنحصرة في السواحل الوطنية .

المادة السادسة

يتخذ الجانبان كل اجراء من شأنه تخفيض مدة اقامة البواخر في الموانئ والمرامي بغية اعطاء فعالية اكثر لوسائل نقلها البحري .

المادة السابعة

يعترف كل جانب بالشهادات المبنية لجنسية البواخر ، وشهادات القياس والوثائق الاخرى المتعلقة بالبواخر الممنوحة او المعترف بها من طرف الجانب المتعاقد الاخر .

المادة الثامنة

يعترف كل طرف ، فيما يتعلق باعضاء الطاقم الحاصلين على وثائق التعريف البحرية الممنوحة من طرف السلطات المعنية بالبلد الاخر بالحقوق المذكورة في المادتين التاسعة والعاشر من هذه الاتفاقية ، وهذه الاوراق هي :
بالنسبة لبحارة المملكة الاردنية الهاشمية : دفتر البحارة ،
وبالنسبة لبحارة بواخر المملكة المغربية : الدفتر البحري .

المادة التاسعة

ان الاشخاص الحاملين لورقة التعريف المشار اليها في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية يمكنهم بصفتهم اعضاء في طاقم باخرة من بواخر احد الجانبين ان يتولوا بارض الجانب المتعاقد الاخر شريطة ان يكون هؤلاء الاشخاص مسجلين في لائحة طاقم الباخرة المدلى بها للمسؤولين في الميناء طبقا للقوانين المرفوعة .
ويتعين على هؤلاء الاشخاص مسواهم عند نزولهم الى الارض او صعودهم الى الباخرة ، الامتثال لمراقبة الجمرك وشرطة الحدود .

المادة العاشرة

١ - ان الاشخاص الحاملين لورقة تعريف من احد الجانبين المتعاقدين المشار اليها في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية وغير المسجلين في لائحة طاقم اي باخرة ، لهم الحق في عبور اراضي الجانب المتعاقد الاخرى قصد

التحاقهم ببواخرهم الموجودة في ميناء هذا الجانب شريطة ان تحمل ورقة تعريفهم التأشيرة الممنوحة من طرف هذا الجانب من جهة ، والاذن بالالتحاق بالباخرة من جهة اخرى ، وتمنح هذه التأشيرات مسن طرف السلطات المعنية لدى كل جانب متعاقد في اسرع وقت ممكن .

٢ - وفي حالة نزول عضو من طاقم الباخرة ، والحامل لورقة التعريف المشار اليها في المادة الثامنة من هذه الاتفاقية بميناء الجانب المتعاقد الاخر نتيجة للمرض او لاجل مصلحة او غيرها ، فان الجانب الاخر يمنح الرخصة الضرورية للمعني بالامر ليتمكن من التنقل باراضي هذا الجانب وكذا رخصة العودة الى بلاده او الالتحاق بميناء اخر للاجبار .

٣ - ان تنقل الاشخاص المذكورين اعلاه باراضي كل جانب متعاقد نحو المكان الذي يتوجه اليه يخضع للقوانين الجاري بها العمل في هذه الاراضي والخاصة بتنقل الاجانب .

المادة الحادية عشرة

١ - لا يمكن للسلطات القضائية لاحد الجانبين المتعاقدين ان تنظر في قضية مدنية نتيجة ارتراع حاصل بين القائد واي عضو من طاقم باخرة تنتمي الى الجانب المتعاقد الاخر بخصوص الراتب او عقدة الالتزام الا بطلب ، او بمصادقة الموظف القضائي للبلد الذي تنتمي اليه هذه الباخرة .

٢ - لا تتدخل السلطات الادارية والقضائية لاحد الجانبين المتعاقدين في حالة المخالفات التي تقع على ظهر باخرة تنتمي للجانب الاخر والموجودة في احد موانئ الجانب الاول الا في الحالات التالية .
أ - اذا كان التدخل مطلوباً من طرف القنصل او بمصادقته .

ب - اذا كانت المخالفة او نتائجها من شأنها ان تخل بالهدوء والنظام داخل الميناء ، او من شأنها ان تضر بالامن العام .
ج - اذا كان اشخاص لا يتبعون الى الطاقم مقعدين في هذه المخالفة .

٣ - ان ترتيبات هذه المادة لا تحسم من حقوق السلطات المحلية في كل ما يتعلق بتطبيق التشريع والقوانين الجمركية والصحة العمومية واجراءات المراقبة الاخرى المتعلقة بأمن البواخر والموانئ ، والوقاية من التلوث البحري ، وسلامة الارواح البشرية وأمن البضائع وقبول الاجانب وكذلك احتفاظ كل طرف متعاقد بحقه في اجراء اية متابعة قضائية في كل الحالات التي قد يتولد عنها التزام في المسؤولية المدنية لباخرة تابعة للجانب المتعاقد الاخر ، عند وجودها سواء في موانئ الجانب الثاني او في مياهه الاقليمية .

المادة الثانية عشرة

لاتخضع المؤسسات التابعة لاحد الجانبين المتعاقدين لقوانين الجانب الاخر فيما يتعلق بضرائب الارباح والمدانيل التي تحصل عليها هذه المؤسسات من استثمار النشاط البحري العملي الذي تقوم به البواخر التي تملكها او تستأجرها . ولا يمكن لشروط هذه المادة ان تحسم بالتشريع الجاري به العمل في كل بلد من البلدين المتعاقدين فيما يرجع لفروع الشركات الاجنبية الموجودة باراضي احد البلدين المتعاقدين .

المادة الثالثة عشرة

١ - اذا وجدت باخرة احد الجانبين المتعاقدين في حالة خطر بالمياه الاقليمية للجانب الاخر ، فانه يتعين على السلطات المعنية في هذا الجانب تقديم نفس العون والمساعدة للباخرة وطاقمها وركابها وحمولتها مثلما تقدمه البواخر التابعة لها .
٢ - ان البضائع والاشياء الاخرى التي يتم انقاذها من الباخرة المذكورة في الفقرة خاضعة لاحكام الاتفاقات الثنائية والتشريعات الوطنية في كل من البلدين .

هذا من الأصول

المادة الرابعة عشرة:

تقوم الادارات البحرية المعنية في كل من الجانبين المتعاقدين باجراء استشارات فيما بينها قبل كل مؤتمر بحري تقى على الصعيد الدولي يوم للمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية وذلك من اجل تبادل للمعلومات وتنسيق المواقف .

المادة الخامسة عشرة:

يتعاون الجانبان لدراسة القضايا الاقتصادية والتقنية التي يمكن ان تطرحها الملاحة البحرية التجارية ، ويقوم الجانبان بتبادل المعلومات عن طريق ادارتهما المعنية فيما يختص بمختلف مظاهر المبادلات البحرية ومن جهة اخرى ، يتعاون الجانبان المتعاقدان من اجل تحديد ووضع البرامج في التعليم البحري قصد الرفع من الفعالية ومن التكوين المهني البحري في بلديهما . واتفق الجانبان كذلك على تشجيع التكوين في مدارسهما المختصة في التعليم البحري لمواطنيهما .

المادة السادسة عشرة:

تشكل لجنة مختلطة اردنية مغربية يمين اعضاؤها من طرف حكومتى البلدين وتجتمع على الاقل مرة كل سنة كما يمكن لهذه اللجنة ان تجتمع كلما اقتضت الضرورة ذلك بطلب من احد الجانبين ، وتتكلف هذه اللجنة بدراسة واقتراح الاجراءات الملائمة على حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية بغية تسهيل تطبيق هذه الاتفاقية الحالية .

المادة السابعة عشرة:

- ١ - يتعين على الطرفين المتعاقدين المصادقة على هذه الاتفاقية طبقا لترتيباتها القانونية ، وتدخل في حيز التنفيذ مباشرة بعد تبادل وثائق المصادقة .
 - ٢ - يظل العمل جاريا بهذه الاتفاقية الى ان يطلب ينقضها احد الجانبين المتعاقدين بعد ان يقدم اشعارا بذلك الى الجانب المتعاقد الاخر بستة اشهر على الاقل قبل نهايتها .
- والثبات لذلك فان الموقعين على هذه الاتفاقية والخولسين لذلك من طرف حكومتيهما للمعنيين قد وقعا على الاتفاقية المذكورة ووضعوا عليها خاتميهما ،

حرر في الرباط في ١١ ايار ١٩٧٨ .

في نسختين اصليتين باللغة العربية
والوثيقتان نثبيان ذلك معا

حكومة المملكة المغربية

عبد الله غريبط

وزير الشؤون الاجتماعية والصناعة التقليدية

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الدكتور نجيم الدين الدجاني

وزير الصناعة والتجارة

تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٧٨

تعليمات المدارس الخاصة

صادرة بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

للمادة (١) تسمى هذه التعليمات تعليمات المدارس الخاصة لسنة ٧٨ ويعمل بها اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٩/٧٨
للمادة (٢) القيد والقبول في المدارس الخاصة :

أ - يقبل في الصف الاول الابتدائي كل طفل يسم سن شهر سنة على الاقل في ٩/١

من كل عام ، ويستثنى من ذلك كل طفل كان مداوما في رياض الاطفال قبل نفاذ هذه التعليمات وينتهي الصف التمهيدي فيها وكان عمره في ٩/١ لا يقل عن خمس سنوات .

ب - لا يسمح بالقبول في الصف الاول الثانوي الاكاديمي للطلبة الذين قبلوا في التعليم المهني بجميع انواعه وانما دراسته او لم يتموا .

ج - مع مراعاة الاحكام الخاصة بتحديد سن القبول المقررة في تعليمات اسس القبول في الاول الثانوي يجوز للمدارس الخاصة ان تقبل طالبا من تجاوزوا الحد الاعلى للسنة القانونية في صف بعينه بشرط ان تخصص لهم شعبا مستقلة بهم ولا يجوز ان يدرسوا في الصفوف التي تضم طلاب السن القانونية

د - ينتهي القيد والقبول في المدارس الخاصة بحيث تصل قوائم تسجيل الطلبة الى مديريات التربية والتعليم في المحافظة / اللواء في موعد اقصاه اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل عام .

هـ - لا يسجل اي طالب في المدارس الخاصة بعد التاريخ المحدد في البند (د) اعلاه الا بعد موافقة الوزارة على قبوله وتسجيله .

و - الطلبة القادمون من الضفة الغربية لا يقبلون في المدارس الا بموافقة خطية من الوزارة .

للمادة (٣) الاستيعاب في الصفوف الابتدائية والاعدادية والثانوية :

أ - تتقيد المدارس الخاصة بالحد الاعلى للاستيعاب في هذه الصفوف وهو تخصيص ٨ متر المربع لكل طالب في غرفة الصف مثال ذلك :

مساحة الغرف	الحد الاعلى للاستيعاب
٦٧×٦٦ م	٥٠ طالبا
٦٦×٦٦ م	٤٤ طالبا
٦٦×٥٥ م	٣٨ طالبا
٥٥×٦٤ م	٢٥ طالبا
٤٤×٦٤ م	٢٠ طالبا

هكذا من الأشهر

ب- اذا زادت مساحة الغرفة على ٤٢ مترا مربعا فلا يجوز بآية حال ان يزيد عدد الطلبة فيها عن (٥٠) طالبا/طالبة .

ج- ترسل كل مدرسة الى مديرية التربية والتعليم في المحافظة/الواء تشكيلات صفوفها وشعب كل صف وعدد الطلاب في كل شعبة مرفقة بقوائم تتضمن اسماء الطلبة لكل شعبة ايضا في موعد اقضاه اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل عام .

المادة (٤) : انتقال الطلبة -

أ - انتقال الطلبة من مدرسة خاصة الى مدرسة خاصة اخرى : مع مراعاة احكام نظام انتقال الطلاب بين مدارس المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ تتم حالات الانتقال قبل ١٠/١ من كل عام ويستثنى من ذلك الحالات التي يوافق عليها مدير التربية والتعليم في المحافظة/الواء بعد التاريخ المذكور .

ب- لا يسمح لطلاب الصف الثالث الاعدادي في المدارس الحكومية بالانتقال الى المدارس الخاصة خلال العام الدراسي .

المادة (٥) : الاعادة في الصفوف :

أ - يسمح باعادة الصفوف حسب تعليمات اسس الترفيع والاكال والرسوب في المرحلتين الابتدائية والثانوية النافذة المفعول والصادرة عن الوزارة .

ب- لا يسمح باعادة الصف الثالث الاعدادي في المدارس الخاصة للطلبة الذين اتموا هذا الصف بنجاح .

ج- لا يسمح باعادة الصف الثالث الثانوي في المدارس الخاصة للذين نجحوا في امتحان الشهادة الثانوية العامة .

د - يسمح باعادة الصف الثالث الثانوي في المدارس الخاصة ولعام دراسي واحد فقط للطلبة الراغبين في امتحان الشهادة الثانوية العامة وفي نوع التعليم الذي سبق ان تقدموا به .

المادة (٦) : المدارس الابتدائية المختلطة :

على كل مدرسة ابتدائية مختلطة ان يقوم بالتدريس فيها معلمات لا معلمون وان يقوم على ادارتها بمديرة لا مدير

المادة (٧) : الطالبات المتزوجات :

يسمح للطالبة المتزوجة بالقبول في المدارس الخاصة :

المادة (٨) : التعليم الاضافي في المدارس الخاصة :

١ - يجب ان تغطي المباحث الدراسية التالية في المرحلة الثانوية (التربية الدينية ، اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا) معلمين متفرغين لهم اختصاص في هذه المباحث كما يجب ان توفر المدرسة معلمًا متفرغًا له تخصص في احد الفروع العلمية او الرياضيات سواء كانت المدرسة اديبية او علمية .

٢ - لا يسمح لمعلمي المدارس الحكومية بالتدريس الاضافي في المدارس الخاصة الا بعد حصولهم على موافقة خطية من الوزارة .

٣ - لا يسمح بالتعليم الاضافي في المرحلة الابتدائية .

المادة (٩) مع مراعاة الاحكام الخاصة بضرورة تعيين معلم متفرغ لمبحث التربية الاسلامية الواردة في قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ يجب على المدارس تجنب اللجوء الى دمج الطلبة المسلمين من شعب او صفوف مختلفة في شعبة واحدة في حصص التربية الاسلامية كما لا يجوز تجاوز الحد الاقصى المسموح به للاستيعاب عند دمج الطلبة من شعب الصف الواحد في الحصص عند الضرورة .

المادة (١٠) : لا يجوز تقليص عدد الحصص المقررة لاي مبحث من المباحث .

المادة (١١) مع مراعاة الاحكام الخاصة بتعليمات منح الرخصة الدائمة المنصوص عليها في التعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ يحق للوزير بتسليم من لجنة التربية والتعليم في الوزارة تحويل الرخصة الدائمة الممنوحة للمدرسة الى رخصة مؤقتة وعدم تجديد الرخصة المؤقتة لأي مدرسة اذا صدرت منها مخالفات للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها وصدر بحقها إنذاران .

المادة (١٢) تلغى هذه التعليمات (تعليمات القيد والقبول) في المؤسسات التعليمية الخاصة رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ واية تعليمات تتعارض احكامها واحكام هذه التعليمات .

وزير التربية والتعليم
الدكتور عبد السلام المجالي

تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٧٨

تعليمات رياض الاطفال

صادرة بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ : تسمى هذه التعليمات تعليمات رياض الاطفال لسنة ١٩٧٨ ويعمل بها اعتبارا من بداية العام الدراسي ٧٩/٧٨

المادة ٢ : القيد والقبول في رياض الاطفال :-

أ - صف البستان : يمكن ان يقبل في هذا الصف الاطفال الذين اتموا من ٣ سنوات و ٨ اشهر في مطلع العام الدراسي (أي في ١/٩) من كل عام .

ب - صف التمهيدي : يمكن ان يقبل في هذا الصف الاطفال الذين اتموا سن ٤ سنوات و ٨ اشهر في مطلع العام الدراسي (أي في ١/٩) من كل عام .

المادة ٣ : الاستيعاب في صفوف الروضة :-

أ - يحصن متر مربع واحد في غرفة الصف لكل طفل :

ب - يحصن لمعلمة الروضة مالا يزيد على ٣٠ طفلا فقط في غرفة الصف مهما زادت مساحتها على ٣٠ مترا مربعا ، أما اذا زاد عدد الاطفال فيها على ذلك فيجب تعيين معلمة اخرى مساعدة لها مع المحافظة على النسبة نفسها .

هكذا من المأهول

ج - ترسل الروضة الى مديرية التربية والتعليم في المحافظة/الواء تشكيلات صفوفها وشعب كل صف وعدد الاطفال في كل شعبة مرفقة بقوائم تتضمن اسمائهم لكل شعبة ايضا في موعد اقضاء اليوم الاول من شهر تشرين الاول من كل عام .

المادة ٤ : لايسمح بان تلحق صفوف ابتدائية برياض الاطفال التي تمنح رخصا جديدة وكذلك رياض الاطفال المرخصه قبل نفاذ هذه التعليمات والتي تشتمل على صفوف بستان وتمهيدي فقط .

المادة ٥ : أ - تتبع رياض الاطفال التوجيهات التي تصدرها الوزارة لاطفال البستان والتمهيدي .

ب - يمنع استعمال اية كتب في صفوف الرياض الا بموافقة الوزارة .

المادة ٦ - أ - يشترط ان يتولى الادارة والتعليم والوظائف الاخرى في رياض الاطفال نساء لا رجال باستثناء السابقين .

ب - يجب ان تتوافر في المديرية والمعلمة في الروضة الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لعام ١٩٦٤ وهي شهادة الدراسة الثانوية العامة بالاضافة الى دراسة ستين تشمل الثقافة العامة والتخصصية والتربية للسلكية وما يعادل هذه الدراسة ويجوز عند الضرورة الاكتفاء بشهادة الدراسة الثانوية العامة وحدها .

ج - معلمة الروضة معلمة صف تتولى جميع انواع النشاطات فيه وليست معلمة مادة .

د - يشترط في المديرية ان تكون متفرغة للادارة اذا كان عدد الاطفال في الروضة (١٥٠) طفلا فما فوق ، وان تكون ذات خبرة في التعليم برياض الاطفال او المرحلة الابتدائية الاولى .

هـ - على الرياض تسمية الطبيب المعتمد لديها للاشراف على الشؤون الصحية للاطفال .

المادة ٧ - المبني :

أ - مع مراعاة العمل باحكام المادة (٤) من هذه التعليمات فان الاساس في روضة الاطفال ان تكون مستقلة في بنائها ومساحتها ومجهزتها وهيئتها التعليمية ، اما اذا سبق للروضة ان حصلت على موافقة الوزارة باضافة صفوف ابتدائية اعلى فيعمل بالموافقة حسب منطوقها .

ب - يجب توافر الشروط الصحية التي تناسب الاطفال في المبني من اضاءة وتهوية ومرافق صحية يسهل على الطفل الوصول اليها واستعمالها .

ج - لا يجوز وضع صف الروضة في الممرات المؤدية الى غرف الروضة .

د - يخصص في الروضة مكان مناسب يزود بمخزاة اسعاف .

هـ - يكون في رياض الاطفال التي يزيد عدد اطفالها عن (١٥٠) طفلا قاعة كبيرة للنشاطات الحرة .

و - يجب ان يكون لكل روضة مساحة خارجية خاصة بها تتوافر فيها الشروط التالية :

١ - تكون المساحة المخصصة للطفل في الساحة ضعف المساحة المخصصة له في غرفة الصف كحد ادنى .

٢ - يظل قسم من الساحة الخارجية يتناسب مع مساحة الساحة وعدد الاطفال في الروضة .

٣ - يفرش جزء من ارض الساحة التي تقام عليها الالعاب الخارجية بالرمال الناعم .

٤ - يخصص جزء من الساحة ليكون حديقة للازهار والاشجار .

٥ - على الرياض التي تقتني حيوانات اليفة ان تخصص لها ركنا خاصا بها في ساحة الروضة .

ز - يجب ان تتوفر غرف كافية ومناسبة للادارة والمعلمات والمستخدمين .

هكذا من العمل

المادة ٨ - الاثاث والتجهيزات :

أ - يجب ان يكون الاثاث في غرفة الصف ملائما ومناسبا في حجمه وتصميمه للاطفال الصغار ، وان يكون سهل التحريك يمكن تشكيله في اوضاع مختلفة تمكن الاطفال من المشاركة في العمل الجماعي والنشاط الفردي .

ب - تزود غرفة الروضة بلوحات عرض من السيلوتكس او الفلين او ما شابه ذلك تكون كلها على مستوى بصر الاطفال بحيث يتاح لهم رؤية ما عليها .

ج - تزود غرفة الصف في الروضة بمخزائن صغيرة او رفوف مفتوحة ذات عيون تخصص واحدة منها لكل طفل لكي يضع فيها حاجاته .

د - تزود زاوية في غرفة النشاطات بمخضرة او بساط او فرشاة من القش او ما شابه ذلك يمارس عليها الاطفال نشاطات خاصة .

هـ - تزود غرفة الروضة بلوح طباشير على طول حائط او اكثر من حيطان الغرفة على ان يكون ارتفاعه عن الارض مناسباً لقامات الاطفال .

المادة ٩ - الالعاب والوسائل التعليمية :

يجب ان تزود كل غرفة من غرف اطفال الرياض بالمواد التالية :

اولا : وسائل تعليمية :

أ - وسائل ايضاح مجسمة للاعداد والاحرف ، مكعبات ، علب مختلفة ، احرف بلاستيكية .

ب - وسائل ايضاح غير مجسمة :- لوحة الجيوب للاعداد والاحرف ، لوحة توضح الفصول الاربعة ، ارقام مرفقة مع صور لتوضيح مفهوم العدد .

ج - وسائل علمية : متر ، مقنطيس ، مرآة ، عدسة ، ساعة ، عينات زراعية ، عينات معدنية واحجار كالصدف ، حيوانات اليفة (متزلية) ومعرفة في البيئة .

ثانيا : وسائل لتنمية المواهب والميول المهنية :-

معجون ملون ، اقلام كرايولون ، اسفنجة ، ورق ملون ، ورق رسم ، عدة نجارة ، عدة تمريض ادوات موسيقية بسيطة ، بيت العروسة .

ثالثا : ادوات لعب وترفيه :

كرات ، العاب فك وتركيب ، سيارات صغيرة ، لعب بلاستيكية هذا ويجب ملاحظة ما يلي :-

١ - ان تكون الادوات بلاستيكية او من القماش وان يراعى فيها الا تكون لها نهايات او حواف حادة .

٢ - ان تكون في متناول الاطفال لتمتعهم حرية الاختيار وفقا لميولهم وهواياتهم .

للمادة ١٠ - الالعاب الخارجية :

تزود الساحة الخارجية بالالعاب الآتية :-

أ - اراجيح متنوعة مثل الارجيح البندولية الحركة ، والمهابة ، ودائرية الحركة ولوح التوازن وبرج التسلق ، واطواق القفز وما الى ذلك :

- ب - دراجات ثلاثية العجلات وعربات صغيرة وما الى ذلك .
ج - حوض ومل نظيف وادوات غرف ودلاء صغيرة :
د - ادوات يستعملها الاطفال كالللكوش والمجرفة وما إليها .

المادة ١١ - يمكن الاستعاضة عن الالعاب والوسائل التعليمية المشار إليها في المادتين ٩، ١٠ ، بالبدايل التي توافق عليها الوزارة .

المادة ١٢ - منح الرخص الدائمة :

- أ - مع مراعاة ما ورد في قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ونظام المؤسسات التعليمية الخاصة والتعليمات المنبثقة عنه والنافذة المفعول ، تمنح الرخصة الدائمة للروضة الخاصة وفق الشروط التالية :-
١ - ان يكون البناء الذي تشغله ملكا لصاحب الروضة او الهيئة او الجمعية المشرفة على الروضة .
٢ - ان يكون قد مضى على تأسيسها خمس سنوات دون ارتكاب اية مخالفة تستحق بموجبها توجيه اذار لها .

ب - لا تمنح الروضة رخصة دائمة اذا ارتكبت مخالفة تستوجب اذارها خلال المدة المقررة في الفقرة (أ) البند (٢) الا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ اخر اذار موجه لها .

ج - يحق للوزير بتسليم من لجنة التربية والتعليم في الوزارة تحويل الرخصة الدائمة الممنوحة للروضة الى رخصة مؤقتة ، وعدم تجديد الرخصة المؤقتة لاية روضة اذا صدرت منها مخالفات للقوانين او الانظمة او التعليمات المعمول بها وصدر بحقها اذاران .

المادة ١٣ - تلقي هذه التعليمات تعليمات رياض الاطفال الخاصة لعام ١٩٦٩ .

وزير التربية والتعليم
د. عبد السلام المحالي

هكذا من الله على

قرار رقم (٧) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٨/٣/٣٠ رقم ش/٣٣٧٥/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ من قانون الشركات وبيان مايلي :

- ١ - هل ان البنوك التجارية تعتبر مشابهة او منافسة لبنك الاسكان لغايات تطبيق نص الفقرة الرابعة المطلوب تفسيرها ام لا ؟
٢ - هل ان المشابهة او المنافسة المنصوص عليها في هذه الفقرة متوافرة بين البنوك التجارية وبنك الاستثمار العربي ؟
٣ - هل ان قاعدة المشابهة والمنافسة المنصوص عليها في هذه الفقرة تنطبق على الشركات المساهمة الاردنية فقط ام انها تنطبق ايضا على الشركات المساهمة الاجنبية التي لا تمارس اعمالها في المملكة عندما تكون هذه الشركات مساهمة في شركة اردنية ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة للوجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩ وتديق النصوص القانونية تبين : ان الفقرة الرابعة من المادة (١٤٤) المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (لا يجوز لرئيس واعضاء مجلس الادارة ان يشتركوا في ادارة شركة مشابهة او منافسة لشركتهم او ان يقوموا بعمل منافس) .

ويستفاد من هذا النص ان الشخص الواحد الذي يكون رئيسا او عضوا في مجلس ادارة شركة مساهمة يتمتع عليه ان يكون بنفس الوقت رئيسا او عضوا في مجلس ادارة شركة مساهمة اخرى اذا كانت الشركتان متشابهتين او متنافستين .

وحيث ان رئيس او عضو مجلس الادارة سواء اكان منتخبا من المساهمين او منتدبا عن شخص معنوي لا يكون بأية حال الا شخصا طبيعيا لاشخصا معنويا حسبما هو مستفاد من نصوص قانون الشركات .

فان المنع المشار اليه انما يتعلق بشخص رئيس او اعضاء مجلس الادارة بالذات . اما الشخص الذي ينتدبه مجلس الادارة من موظفي الشركات المساهمة لتمثيله لدى مجلس ادارة شركة اخرى مشابهة او منافسة فيا انه ليس رئيسا او عضوا في مجلس ادارة الشركة التي انتدبه فلا يتمتع عليه ان يمثل هذا المجلس في مجلس ادارة الشركة الاخرى وذلك لأن المنع انما هو خاص برئيس او اعضاء مجلس الادارة بلواتهم كما اسلفنا .
اما فيما يتعلق بوجود او عدم وجود مشابهة او منافسة بين البنوك التجارية وبين بنك الاسكان فمن الرجوع الى قانون بنك الاسكان حسبما عدل بالقانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ نجد ان غايته لا تنحصر في دعم الحركة العمرانية السكنية فقط وانما تتناول ايضا اية عمليات مصرفية اخرى سواء اكانت مرتبطة ارتباطا مباشرا بتحقيق الاغراض السكنية او غير مرتبطة بذلك .

ولهذا فان المشابهة او المنافسة بين هذا البنك والبنوك التجارية متوفرة .

اما فيما يختص ببنك الاستثمار العربي الاردني فمن الاطلاع على عقد تأسيسه نجد ان غايته الرئيسية تهدف الى القيام بجميع ما تقوم به البنوك التجارية من خصم وتسليف وفتح حسابات او اعيادات مستندية وقبول الودائع وغير ذلك من المعاملات المصرفية . ولهذا فان المشابهة والمنافسة بينه وبين البنوك التجارية تعتبر قائمة .

اما فيما يتعلق بالشركات المساهمة الاجنبية المؤسسة في الخارج ولا تمارس اعمالها التجارية في المملكة فحيث ان المادة الثالثة من قانون الشركات تنص على ان هذا القانون لا يسري على الشركات التي لا تتناولها احكامه .

وحيث ان الشركات المساهمة التي تتناولها احكام هذا القانون هي الشركات المساهمة المسجلة في المملكة سواء اكانت اردنية او اجنبية كما هو واضح من نص المادتين ١٢١٩ و ١٢٢٠ منه . اما الشركات المساهمة غير المسجلة في المملكة فلا تتناولها احكام هذا القانون .

فان ما ينبغي على ذلك ان الشركات المساهمة الاجنبية المؤسسة في الخارج ولا تمارس اعمالها التجارية في المملكة لعدم تسجيلها فيها لا تسري عليها احكام الفقرة الرابعة من المادة ١٤٤ من نفس القانون حتى ولو كانت مساهمة في شركة اردنية . وذلك تطبيقاً لنص المادة الثالثة المشار اليها .

هذا ماقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٦ جاد الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٦/١ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الصناعة والتجارة	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
مدير للتجارة	في رئاسة الوزراء	التمييز	لمحكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز
صلاح علي رضا	عيسى طماش	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى الساكت

هذا من الأصول

قرار رقم (٨) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٨/٥/٢ رقم ٤٧٣٨/١٥٩/ع اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والمادة الرابعة من نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والشباب رقم ١ لسنة ٩٧٧ وبيان ما اذا كانت مؤسسة رعاية الشباب تعتبر من الناحية القانونية مؤسسة حكومية ذات استقلال مالي وإداري لا يسري على موظفيها نظام للملاوات الموحدة للموظفين رقم ٣ لسنة ٩٧٧ مالم يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم وتحديد النسب التي تمنح لهم . ام انها أصبحت بعد صدور نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والشباب المشار اليه آنفاً دائرة حكومية مرتبطة بوزير الثقافة والشباب بحيث تسري على موظفيها احكام نظام الملاوات الموحدة دونما حاجة لصدور قرار من مجلس الوزراء بسريان احكام هذا النظام عليهم .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون مؤسسة رعاية الشباب المشار اليه آنفاً تنص على ما يلي (تنقام في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة رعاية الشباب) ويكون لها شخصية معنوية ذات استقلال مالي وإداري ولها ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة وان تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة وان تنب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لأي غاية اخرى النائب العام او أي شخص اخر تعينه لهذه الغاية وتمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او في أية أنظمة تصدر بمقتضاها) .

٢ - ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة من نفس القانون تنص على ما يلي (يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين المصنفين وغير المصنفين والموظفين بعقود والمقطوعين والمستخدمين على ان تسري على الموظفين المصنفين احكام نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ ، واي تعديلات قد تطرأ عليه على ان يمارس المدير صلاحيات الوزير فيما يتعلق بموظفي المؤسسة المنصوص عليها في النظام المذكور) .

٣ - ان المادة الرابعة من نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والشباب رقم ١ لسنة ٩٧٧ تنص على ما يلي (تتألف وزارة الثقافة والشباب من الدوائر والمؤسسات العالية وترتبط بالوزير :

أ - دائرة الثقافة والفنون .

ب - المركز الوطني للوثائق .

ج - مؤسسة رعاية الشباب .

د - أي دائرة او مؤسسة اخرى يقرر مجلس الوزراء انشاءها او ضمها الى الوزارة وذلك بتنسيب من الوزير لخدمة اهداف وغايات الوزارة) .

٤ - ان المادة الخامسة من نفس النظام تنص على ما يلي (الوزير هو المرجع الأعلى للدوائر ومؤسسات الوزارة جميعها وهو المشرف على وضع وتنفيذ سياساتها) .

هـ - ان المادة الثانية من نظام الملاوات الموحدة للموظفين تنص على ان احكام هذا النظام تسري على :

- أ - جميع الموظفين المدنيين العاملين في خدمة الدولة ويتقاضون رواتبهم من خزائنها .
ب - موظفي المؤسسات والسلطات والهيئات الحكومية الأخرى التي يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم وبالنسب التي يحددها .

ومن هذه النصوص يتضح ان قانون مؤسسة رعاية الشباب قد اعتبر هذه المؤسسة مؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة ماليا وإداريا .

وحيث ان هذا الوضع القانوني لا يمكن تعديله او تبديله الا بقانون .

وحيث لم يرد اي تشريع يعدل من وضع المؤسسة ويجعلها دائرة من دوائر الحكومة ، فانها تبقى محتفظة بوضعها القانوني كمؤسسة مستقلة إداريا وماليا .

اما مجرد ربطها بوزير الثقافة والشباب بمقتضى نظام تنظيم وإدارة وزارة الثقافة والشباب فان ذلك لا يخرجها عن وصفها المقرر في القانون شأنها في ذلك شأن المؤسسات الحكومية الأخرى المستقلة التي نصت قوانينها الخاصة على اعتبارها مؤسسات ذات استقلال مالي وإداري ومرتبطة بوزارات معينة .

وينبغي على ذلك ان احكام نظام الملاوات الموحدة للموظفين رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ لا تسري على موظفي مؤسسة رعاية الشباب مالم يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا النظام عليهم ويحدد النسب التي تمنح لهم عملا بالفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا النظام وذلك على اعتبار ان هذه المؤسسة هي من المؤسسات الحكومية المستقلة وليست من الدوائر الحكومية بالمعنى القانوني .

هذا ما نقره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٦ جماد الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨/٦/١ م .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الثقافة	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة	الرئيس الثاني	بتفسير القوانين
والشباب مدير عام	في رئاسة الوزراء	التمييز	لحكمة التمييز	الرئيس الاول لحكمة التمييز
مؤسسة رعاية الشباب	مصطفى الحسن	عيسى طماش	فواز الروسان	نجيب الرشدان
				موسى الساكت

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٨/١/٢١ رقم ن/١٦٠/١٥٦٥٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المواد ٧-١٠ من نظام الملاوة الفنية وعلاوات الاختصاص رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وبيان ما يلي :

١ - هل يشترط في الموظف الحائز على دبلوم التخصص المنصوص عليه في هذه المواد ان يكون قبل ذلك حاصلا على الشهادة الجامعية الأولى .

٢ - على فرض ان الحصول على الشهادة الجامعية الأولى هو من المتطلبات اللازمة للالتحاق بدراسة دبلوم التخصص هل ان الدراسة الجامعية مدة سنة بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى تكفي لاعتبار الموظف حاصلا على دبلوم التخصص اذا كانت الوثيقة المعطاة له من الجامعة لا تتضمن ما يفيد انه حصل على دبلوم التخصص .

٣ - هل ان الموظف الذي يتدرب مدة سنة في جامعة او في معهد او مركز للتدريب بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى يعتبر حاصلا على دبلوم تخصص لغاية تطبيق احكام نظام الملاوات المشار اليه .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٧/١٢/٢٧ وتديق النصوص القانونية ، نجد فيما يتعلق بالنقطة الأولى ان الاصل المقرر في قوانين نقابات المهنيين المبحوث عنهم في المواد المطلوب تفسيرها . وفي قانون استقلال القضاء هو انه يشترط لاعتبار الشخص مهندسا او صيدليا او طبيب اسنان او طبيبا يعطرا او مهندسا زراعيا او قاضيا ان يكون حاصلا على الشهادة الجامعية الأولى (البكالوريوس) . او او الليسانس او ما يعادلها كحد أدنى :

وحيث ان درجة دبلوم التخصص هي درجة علمية اعلى من الشهادة الجامعية الأولى ، فانه من الطبيعي ان لا يكون تخصص اي من هؤلاء المهنيين للحصول على الدبلوم الا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى .

ويؤيد هذا النظر أن المادة ٣٤ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ الباسحة عن الدرجات العلمية التي يحصل عليها الموظف وعلى الأخص الفقرة (١٥) منها تنص على ما يفيد ان شهادة الدبلوم هي الشهادة التي تعطى لمن حصل على الشهادة الجامعية الأولى بعد دراسة لا تقل مدتها عن سنة بمعنى ان الحصول على الشهادة الجامعية الأولى هو من المتطلبات اللازمة للالتحاق بالدراسة الجامعية للحصول على دبلوم التخصص .

اما عن النقطة الثانية : فبا ان شهادة دبلوم التخصص هي درجة علمية اعلى من الشهادة الجامعية الأولى ، فانه من الطبيعي ان لا يكون تخصص اي من هؤلاء المهنيين للحصول على الدبلوم الا بعد الحصول على الشهادة الجامعية الأولى .

فان ما ينبغي على ذلك ان مجرد انتهاء الشخص سنة دراسية في الجامعة بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى دون ان يمنح شهادة الدبلوم او مصدقة تفيد اجتيازه الفحص الخاص بهذه الشهادة لا يكفي لاعتباره حاصلا على دبلوم التخصص .

